إدماج المصالح الاجتماعية فى صنع القرارات بالقطاع الخاص*

عرض لممارسات المنشآت فى قطاعات التعدين والبترول والغاز

ترجمة: محمود عبد الحى**

أميمة عبد العزيز***

مقدمة:

شهد العقد الأخير تحولا واضحا فى مواقف المنشآت تجاه البيئة. ففى أوائل الثمانينات كانت البيئة ينظر إليها على أنها شاغل ثانوى بالنسبة للعمليات الصناعية والتجارية، كما نظر إلى الآثار المحتملة لهذه العمليات على أنها يمكن معالجتها بحلول "عند نهاية الأنبوب" (كناية عن معالجة الآثار البيئية المحتملة لهذه العمليات عند الحدود الخارجية للمنشآت ـ المترجم). ولكن هذا النوع من التفكير أخلى مكانه لاعتراف واسع الانتشار بالبيئة كقضية رئيسية فى مجال الأعمال، وتتطلب تطبيق أساليب إدارة منتظمة غالبا ما تؤثر على سلوكيات الأعمال بما يتجاوز حدود موقع المنشأة. بيد أن التركيز الأولى لهذا الاهتمام انصرف إلى البيئة الطبيعية بينما لم تلق الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية لأنشطة المنشأة سوى القليل من الاهتمام.

ومع ذلك فإن المسئولية الاجتماعية للمنشأة أصبحت الآن، وبصورة متزايدة، على جدول أعمال المنشآت الرئيسية. وتأخذ هذه المسئولية أشكالا كثيرة تتراوح من تقليل الأثر الاجتماعى السلبى للاستثمارات الجديدة، وتوفير ظروف عمل أفضل للعاملين، والشراء من الموردين ذوى السلوك

هذه ترجمة لورقة المناقشة التالية:

***Kathryn Mcphail , Aidan Davy**: "Integrating Social Concerns into Private Sector Decision making : A Review of Corporate Practices in the Mining, Oil and Gas Sectors " , World Bank; (Discussion papar N0 384), Washington 1998.

** أ.د. محمود عبد الحى : مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى.

*** أميمة عبد العزيز: وكيل أول وزارة التعاون الدولى سابقا.

الأخلاقى فيما يتعلق بعمل الأطفال أو القضايا الاجتماعية والبيئية الأخرى، وتدعيم الأنشطة الخيرية المحلية وجماعات البيئة ومبادرات المشروعات، أو مجالس أمناء التعليم . إلى تمويل المؤسسات الدولية التى تهدف إلى تشجيع التنمية المتواصلة بيئيا أو اجتماعيا. وهناك أمثلة عديدة لكل أشكال المسئولية الاجتماعية المعمول بها فى عالم الأعمال (انظر الشكل ١).

ويركز هذا التقرير على جانب واحد محدود من جوانب المسئولية الاجتماعية للمنشأة، حيث يستكشف العوامل التى تؤيد إدماج المصالح الاجتماعية فى تخطيط وتنفيذ المشروعات الممولة تمويلا خاصا فى قطاعين بالدول النامية، مع تأكيد خاص على جوانب التماس بين عمليات التقييم الاجتماعية والبيئية. والقطاعين محل الاهتمام هما التعدين، والبترول والغاز، مع ملاحظة أن الدروس المستخلصة ربما تصلح جيدا لنقلها إلى كثير من مجالات الأعمال مثل استغلال الغابات والمشروعات الزراعية. ويتمثل هدف هذا التقرير فى إرشاد المنشآت إلى أفضل كيفية لإدماج العوامل الاجتماعية فى التنمية انطلاقا من خبرات الآخرين فى كل مكان بالدول النامية باعتبار ذلك طريقة لتعزيز تواصل المشروعات.

ومحل التركيز هنا هو الأمور المبدئية التى يجب أن تدعم مدخل المنشآت أكثر من كونه تركيزا على دليل منهجى، والمقصود من ذلك أن هذه المبادئ الرئيسية يجب أن تساعد فى توفير أساس لتطوير سياسات ومناهج جديدة أو تحقيق مواءمة السياسات والمناهج القائمة. والتوصيات مبنية على ممارسات حالية، فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية للمنشأة، لمنظمات قائدة فى القطاعات موضع الاهتمام. ومع ذلك فإن هذه التوصيات مبدئية بحكم أنها مشتقة أساسا من مقابلات مع العاملين فى المنظمات التى تم تناولها عوضا عن القيام بزيارات للمواقع، وفى بعض الأحوال فإن هذه التوصيات مبنية على نصوص منشورة لم يتم تمحيصها على نحو مستقل. وهى - أى هذه التوصيات - لا تتضمن أن المنظمات، أو العمليات، التى تم تناولها تطبق على الدوام أفضل ممارسة لإدارة القضايا الاجتماعية والبيئية. ومع ذلك فمن الواضح أن هذه التوصيات تمثل مداخل تدريجية للتعامل مع قضايا محددة على نحو يمكن للآخرين - كما هو مأمول - التعلم منها.

معنى المصالح الاجتماعية والعوامل الحاسمة للنجاح

إن المصالح الاجتماعية الرئيسية والتى تتصل بالمشروعات العاملة فى مجالات التعدين

شكل (١)

عناصر المسئولية الاجتماعية للمنشأة

المتأثرون الرئيسيون بالمشروع : التعرف عليهم ، والتشاور معهم بشأن مبادرات التنمية المحلية.

الموردون : سرعة الدفع ، تعاقد تفضيلى مع الموردين المحليين

العملاء : توفير منتجات آمنه، إغراق فى المواد المحظورة فى الدول الصناعية ، التسويق الأخلاقى

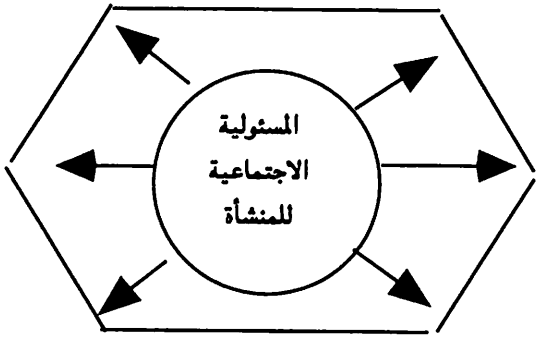

حملة الأسهم : صحة المعلومات ، حصص الأسهم

المجال السياسى : حقوق الانسان، الرشوة والفساد ، قضايا الملكية (حقوق الارض ، الورثة ، والملكية الثقافية) التدخل السياسى.

العاملون : فرص متساوية، ظروف عمل تراعى رفاههم، الأجر، الصحة والأمن ، عمالة الاطفال.

المصدر : اعداد "Aidan Davy "

والنفط والغاز - وهى المصالح التى اتضحت من استعراض ممارسات المنشأة فيما يتعلق بالتقييم الاجتماعى والبيئى فى الدول النامية - تتمثل، مرتبة وفقا لأولوياتها، فى الآتى :

- تقييم وإدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات (بما فى ذلك الآثار على الجماعات ذات الأوضاع الهشة، والموارد الثقافية، والبنى الاجتماعية، والقيم الثقافية، واستخدام الموارد الطبيعية بواسطة المجتمعات المحلية، ونوعية الحياة فى هذه المجتمعات، والآثار الناتجة عن الإخفاق فى التشاور مع حملة الأسهم بطريقة لها معنى).

- تحديد المسئوليات المؤسسية فيما بين الحكومات والقطاع الخاص لتقديم الدعم للأنشطة الاجتماعية وأنشطة تنمية المجتمع المحلى (مثل الإسكان، والمياه والصرف الصحى، والرعاية الصحية، والتعليم، والتدريب وتنمية المشروع، والبنية الأساسية مثل طرق وقنوات الوصول) ويكون ذلك إما للتلطيف من آثار اجتماعية محتملة أو لتحسين التماسك الاجتماعى.

- ضمان التواصل طويل الأجل لمثل هذه الاستثمارات فى البنية الأساسية الاجتماعية من خلال الجهود العامة، ومناهج المشاركة، وتشجيع الملكية المحلية.

- احترام حقوق الإنسان الأساسية، خاصة للجماعات ذات الأوضاع الهشة فى المجتمع مثلما هو الحال بالنسبة للسكان الوطنيين.

- تطوير وعى داخلى بالقضايا الاجتماعية داخل المنشآت، وتطوير قدرة هذه المنشآت على إدارة مثل هذه القضايا.

ويبدو أن إدارة هذه المصالح الاجتماعية ينظر إليها - على نحو متزايد - كمطلب أساسى إذا ما كان للمنشأة أن تستمر فى الاحتفاظ بترخيص العمل.

وعوامل النجاح الحاسمة، لضمان اندماج المصالح الاجتماعية فى تخطيط وتنفيذ مشروعات القطاع الخاص، لا تشمل فقط تلك العوامل الواقعة تحت سيطرة المعنيين بالمشروع وإنما تشمل أيضا عوامل سياسية، ومؤسسية، واجتماعية. ويؤدى توافر هذه العوامل، متضافرا مع الاهتمام الفعال بالجوانب البيئية للمشروع، إلى ما يمكن أن يطلق عليه "صناعة القرار المتواصلة اجتماعيا وبيئيا". وهذا ما يوجد توازنا بين الاعتبارات المجتمعية والبيئية والاقتصادية فى إطار مشروعات التنمية التى يرعاها القطاع الخاص. كما أنه يستجمع عناصر العدالة الاجتماعية، وخدمة البيئة، والتنمية

المتواصلة بيئيا (انظر الشكل ٢).

ولا يعنى ذلك الذهاب إلى أن كل العوامل الحاسمة للنجاح يجب توافرها لضمان إدماج الجوانب الاجتماعية والبيئية للمشروعات بدرجة كافية، فهذا السيناريو المثالى للمشروع نادرا ما يوجد، إن وجد على الإطلاق. وعلى أية حال فإن التعرف على العوامل الأكثر احتمالا لأن تضمن الإدماج الناجح للمصالح الاجتماعية له فائدة عملية للمشروعات العاملة فى الدول النامية والجادة فى أخذ المسئوليات الاجتماعية والبيئية للمنشأة فى الاعتبار، فذلك لا يتيح فقط مسارا لكيفية التعامل مع جوانب تخطيط المشروعات فى حدود سيطرتها وإنما يساعد أيضا فى التعرف على ما تتعرض له التنمية المتواصلة من قيود تنشأ من غياب عوامل النجاح الحاسمة الخارجية، فضلا عن أنه يطرح أساليب للتغلب على هذه القيود.

والمنشآت لا توجد فى فراغ، ومن ثم فإنها يتعين - كى تتصرف بطريقة مسئولة اجتماعيا وبيئيا - أن تدخل فى علاقات مشاركة، رسمية وغير رسمية، مع الحكومات والمجتمع المدنى. وعليه فإن عوامل النجاح الحاسمة لضمان إدماج الجوانب الاجتماعية والبيئية لتنمية القطاع الخاص (وتدعيم تواصل المشروع) يجب أن تنطبق على هذه المجموعات الثلاث (انظر جدول ١).

وقد اشتقت العوامل، التى يلخصها الجدول (١) والتى سيتم شرحها فيما بعد، من مناقشات مع - وإجابات على استقصاءات من بين - المنشآت متعددة الجنسيات، والمشروعات المحلية الكبرى، واستشاريين للمشروعات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى استعراض الأدبيات ذات الصلة . وبصفة دائمة فإن المدى الذى يمكن فيه تطبيق التنمية المتواصلة، المقصودة هنا، يعتمد بشدة على الإطار السياسى والقانونى والمؤسسى لمشروعات القطاع الخاص، والموارد المالية، والخبرة المتاحة للقائمين بالمشروع والإطار البيئى والاجتماعى للمشروعات، وهكذا. وينصرف التأكيد الرئيسى إلى العوامل الداخلة مباشرة فى نطاق سيطرة القطاع الخاص، بينما العوامل الحكومية، والخاصة بالمجتمع المحلى، والمنظمات غير الحكومية ستناقش باختصار.

شكل (٢)

عناصر صناعة القرار المتواصل

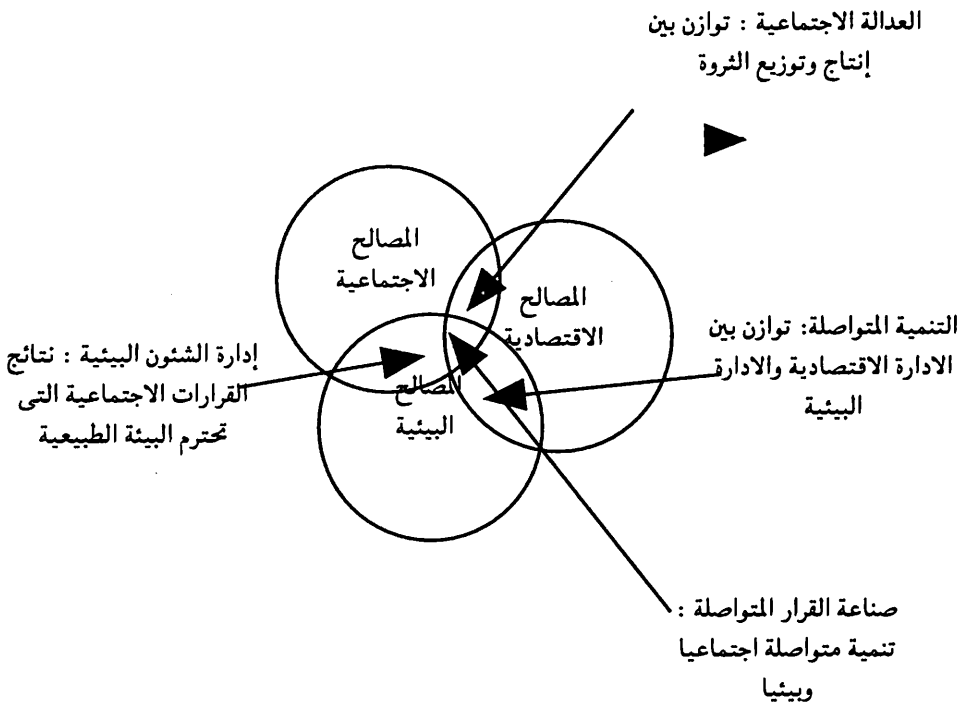

المصدر: اعداد Aidan Davy

جدول (١)

عوامل النجاح الحاسمة لإدماج الجوانب الاجتماعية والبيئية فى التنمية

العوامل الحكومية	عوامل للقطاع الخاص	عوامل للمجتمع المدنى/المنظمات غير الحكومية
- تخطيط استراتيجى فى مجال تخصيص الامتيازات. - التعريف بالعوامل الاجتماعية والبيئية كجزء لا يتجزأ من عملية الموافقة على المشروع، ويفضل أن يكون ذلك فى الإطار القانونى لتقييم البيئى. - تضمين متطلبات إشراك الجهات العامة فى تخطيط مشروعات التنمية من خلال الإطار القانونى. - تعريف واضح للمسئوليات المؤسسية عن الاحتياطات الاجتماعية والإدارة البيئية وتطوير طاقة كافية لأداء هذه المهام (معبرا عن هذه الطاقة بدلالة القدرة والموارد المالية). - تطوير أساس قانونى لتوجيه نسبة من الإيرادات الحكومية لمبادرات التنمية المحلية وتشجيع استثمارات القطاع الخاص فى المجتمع المحلى. - إرادة للعمل كشريك فى التنمية المتواصلة بالتعاون مع القطاع الخاص، والمجتمع المدنى، والمنظمات غير الحكومية.	- تبنى سياسة تتناول الاهتمامات الاجتماعية وتطور طاقة التعامل معها داخل المنشأة. - التعرف على أولئك الذين يتأثرون، مباشرة وعلى نحو غير مباشر، بالمشروع والاعتراف بمشروعية رؤاهم بشأنه. - التعرف على المخاطر والفرص الاجتماعية. - تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية. - الاعتراف بدور الهيئات العامة كجزء لا ينفصل عن إمكانية تواصل المشروع. - تحديد المسئوليات الخاصة بالاحتياطات الاجتماعية. - استهداف العدالة الاجتماعية فى توزيع الإيرادات. - تطوير سبل المشاركة لتدعيم التنمية المتواصلة. - تطوير آليات للتمثيل طويل الأجل لأولئك الذين يتأثرون بالمشروع بصفة مباشرة وغير مباشرة، وكذلك آليات لحل النزاعات.	- تقييم فعالية الاستثمارات الاجتماعية. إرادة العمل كشركاء فى إدارة التنمية المتواصلة بالتعاون مع القطاع الخاص والحكومات. - الاعتراف بالدور المشروع للحكومات فى صناعة قرارات استراتيجية تنموية طالما أن المواطنين يشاركون بدرجة كافية فى صناعة القرار. - اتخاذ موقف مسئول تجاه المدى الذى يمكن أن تؤثر فيه منشأة خاصة على سياسة الحكومة فى تخطيط التنمية، والعدالة الاجتماعية، وما إلى ذلك. - تطوير هياكل محاسبية للمجتمعات المحلية. - المواءمة بين دور حملات الدفاع عن قضايا معينة وتطوير حلول طويلة الأجل..

المصدر: ملخص لنتائج توصل إليها المؤلف.

العوامل الحكومية

على الرغم من أن الوحدات الحكومية لم تكن جزءا من المسح المبنى عليه هذا التقرير فإن المناقشات مع المنشآت الخاصة والمنظمات غير الحكومية كشفت عن عدد من العوامل الواقعة فى حدود سيطرة الحكومات والمتصلة بإدماج المصالح الاجتماعية فى صناعة القرار فى القطاع الخاص. ويتم إبراز هذه العوامل كتوصيات فى الفقرات التالية دون تفرقة بين الأشكال والمستويات المختلفة للحكومة، وبالتالى فإن مدى مناسبتها للحكومات القومية، والإقليمية، والمحلية سيختلف فيما بين الدول.

وباستثناء وجود إطار موات لدعم الاستثمار الأجنبى المباشر، ربما يكون أكثر العوامل الأساسية تأثيرا فى إدماج المصالح الاجتماعية هو وجود متطلب قانونى بأخذ هذه العوامل فى الاعتبار فى عمليات الموافقة على المشروعات وتنميتها. وربما يمكن تضمين ذلك فى الإطار القانونى للتقييم البيئى - إن وجد - أو فى المجموعات القانونية الخاصة بتطوير حقول التعدين والنفط والغاز، فهناك ارتباط واضح بين وجود القواعد المنظمة وإعمالها من جهة، وسلوك المنشآت محل التنظيم من جهة أخرى.

ولتدعيم الأساس القانونى لإدماج المصالح الاجتماعية فى صناعة القرارات بالقطاع الخاص يجب تحديد المتطلبات المتعلقة باشتراك السلطات العامة، كما يجب التأكيد قانونا على المبادئ الأساسية لحماية مصالح المجتمعات المحلية والاعتراف بحقوق استفادتها من التنمية. ومن الواضح أن هناك حدودا عملية للمستوى الذى يمكن تحقيقه من اشتراك السلطات العامة فى هذه الاهتمامات، وتتوقف هذه الحدود على ظروف المشروع. وفى النهاية فإن المسئولية القانونية لإدارة المشروعات تظل فى يد صاحب الامتياز، بينما تظل سلطة منح أو منع التصريح بالمضى فى المشروعات فى يد السلطات الحكومية. وبخلاف هذه القيود فإن معظم الحكومات يمكن، على أية حال، أن توافق على أن يكون لأولئك الذين سيتأثرون بتنمية المشروعات رأى فى هذه العملية.

ومع ذلك فإن الإصلاحات التنظيمية لا يتعين أن تكون آمرة بطريقة سافرة حيث إن ذلك يمكن أن يعوق تطوير مناهج تتمتع بالاستمرارية، وإنما يجب على الحكومات أن تضع أهدافا واضحة وأدلة يمكن على أساسها قياس مدى الالتزام بهذه الإصلاحات. فالآثار الاجتماعية لا يمكن استيراد حلول

لها فى شكل أنماط قبول أو رفض، بل يجب إيجاد هذه الحلول محليا وأن تكون موجهه بالظروف المحلية وبالمجتمعات المعنية. ويتمثل التحدى هنا فى وضع قواعد تنظيمية تفرض متطلبات ملزمة بشأن التقييم الاجتماعى دون أن يخنق ذلك الابتكار فى تطوير حلول مناسبة محليا. وربما يكون المزج بين التشريع والأدوات الاقتصادية ومداخل التنظيم الذاتى هو أفضل وسيلة لدعم هذا الاتجاه.

ويحتاج إصدار قواعد منظمة فى المجال الاجتماعى إلى تعزيزه بتنمية طاقة الهيئات ذات الصلة (سواء على المستوى القومى أو المحلى) على التعامل مع القضايا الاجتماعية لضمان توافر الخبرة داخل هذه الهيئات لتقييم التحليلات الاجتماعية والموافقة عليها. ويعد هذا أمرا أساسيا إذا ما كان لهذه القواعد المنظمة أن تفرض وتنفذ بفاعلية، مما يتطلب أيضا التزاما تاما بها من جانب الحكومات. وبحكم أهمية تطوير حلول محلية مناسبة فمن المحتمل أن تكون هناك صعوبة فى وضع حدود لأى دور إشرافى اجتماعى. ومع ذلك فمن الممكن أن يشمل هذا الدور مبادئ رئيسية يجب أن تستند إليها عملية التقييم الاجتماعى (مثلا التعرف على من يتأثرون مباشرة وعلى نحو غير مباشر بتنمية المشروع وإشراكهم فى تقييمه اجتماعيا، واستخدام الخبرة المناسبة) مع ضمان الالتزام بهذه المبادئ. وحيث تمس القواعد المنظمة، أو الإرشادات الحكومية، قضايا مثل الاستشارة العمومية، أو التعويض، أو إعادة التوطين الإجبارية، فإن الدور الإشرافى الاجتماعى يجب أن يمتد إلى هذه الأمور.

وقد تمتد القواعد المنظمة أو الإرشادات إلى الجوانب القانونية للمنظمات غير الحكومية، ففى كثير من الدول النامية يعد غياب بيئة قانونية داعمة قيدا رئيسيا على فاعلية واستقلال - وأحيانا وجود - المنظمات غير الحكومية. ومؤخرا نشرت وحدة المنظمات غير الحكومية بالبنك الدولى مسودة "كتيب عن الممارسات الجيدة للقوانين المتصلة بالمنظمات غير الحكومية". ويتمثل هدف هذه المبادرة فى إعداد أو تحسين قوانين المنظمات غير الحكومية بحيث تستطيع هذه المنظمات العمل كشركاء، بنائين وموثوق فيهم ومستقلين، فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد هذا الكتيب على حقوق ومسئوليات كل شركاء التنمية، كما يوفر دليلا للحكومات التى تهدف إلى معالجة هذه القضايا.

ومن المصادر الرئيسية للتعارض بين المنشآت والمجتمعات المحلية، أثناء تخطيط وتنفيذ وإغلاق المشروعات فى القطاعات محل الاهتمام، مدى تمويل هذه المنشآت لتجهيزات الرعاية الاجتماعية (الرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، وما إلى ذلك). فمثل هذه التجهيزات تعد من

المسئوليات التقليدية للحكومات (باستثناء إسكان العاملين) ولكنها غالبا ما تكون مطلوبة من المنشآت الخاصة على سبيل التعويض المجتمعى أو جنى ثمرة التخطيط. وقد يصدر طلب التعويض المجتمعى من الوحدات الحكومية أو المجتمعات المحلية، وتستطيع الحكومات أن تلعب دورا فى توضيح حدود المسئوليات تجاه هذه التجهيزات كجزء من عملية الموافقة على المشروع.

وحيث تكون هناك مشاركات حكومية/صناعية للتمويل المشترك لتجهيزات اجتماعية، كما يحدث غالبا، فربما يكون من الأهم ألا تتراجع الحكومات عن التزاماتها التى تشتمل غالبا على تمويل التكاليف الدورية للعاملين أو الإمدادات (مثلا للمدارس أو المستشفيات). فعندما يحدث ذلك قد تجد المنشآت نفسها منغمسة فى دور الحكومة بالوكالة مع ضعف احتمال تواصل التجهيزات الاجتماعية بعد إغلاق المشروعات أو انتهاء فترة حياتها. كما أن هذه المنشآت يمكن أن تدخل فى نزاع مع المجتمعات المحلية التى لا تفرق بين التزامات الحكومة والتزامات النشاط الخاص، كما أن هذه المجتمعات قد ترى فى وقف الأنشطة الصناعية أفضل صورة لحل النزاعات. ويتعين بحث آليات ضمان التمويل المتواصل للتجهيزات الاجتماعية من عائدات المشروعات حتى يمكن تعريف التكاليف الاجتماعية للتنمية بوضوح.

وهناك مدخل واضح يتمثل فى فرض إتاوة أو ضريبة إضافية على الشركات للمساعدة فى تمويل التجهيزات الاجتماعية أو رفع طاقة الحكومات على أداء دورها الإشرافى. ويمكن تطبيق الإتاوة، أو الضريبة، على الإنتاج أو الأرباح، ومن منظور المنشأة فإن لذلك ميزة تمكينها من تحديد التكاليف بطريقة مباشرة. ويمكن مثلا تطبيق تخفيضات فى الضرائب عندما يكون للشركات مساهمات تطوعية للارتقاء برأس المال الاجتماعى أو البشرى بما يتجاوز التزامات هذه الشركات بحكم القانون أو ما هو مطلوب للتخفيف من الآثار الاجتماعية لأنشطتها. وقد تشمل المداخل الأخرى مطالبة المنشآت بأن ترصد مقدما - قبل إجراءات التطوير - سندات أداء للتخفيف من الآثار الاجتماعية، وإنشاء صناديق ائتمان اجتماعى، أو التأمين ضد مخاطر الآثار الاجتماعية. ولمزيد من المناقشة التفصيلية لآليات تمويل التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية للمشروعات انظر:
Reinventing the Well: Approaches to Minimizing the Environmental and Social Impacts of Oil Development in the Tropics (Conservation International, 1997).

ومن المصادر الشائعة الأخرى، للتعارض بين المنشآت الخاصة والمجتمعات المحلية، مصدر

يتصل بتخصيص إيرادات المشروع، فالمنشآت قد تقوم بمساهمات هامة للحكومات الوطنية (فى شكل إتاوات وضرائب) التى تكون لها، عامة، الولاية القانونية على الموارد فى باطن الأرض، ولكن إذا كان ما يعود مباشرة على المجتمعات المحلية التى تتأثر بأنشطة هذه المنشآت ضئيلا، أو معدوما، فإن ذلك يمكن أن يولد سخطا محليا على هذه المنشآت. ومن الناحية العملية فإن الطبيعة المركزية للحكومة فى كثير من الدول النامية من شأنها أن تحصل المجتمعات المحلية البعيدة على القليل- وربما لا شئ - من منافع الموارد التى تخصصها الدولة. ومن بين أكثر الوسائل فعالية لتجنب مثل هذه التناقضات أن تلجأ الحكومات إلى إيجاد أساس قانونى لتوجيه نسبة من إيرادات المشروع إلى مبادرات التنمية المحلية كما هو الحال فى الفليبين، وكولومبيا، وبوليفيا (انظر الإطار ١). وفى هذا الصدد يجب الاهتمام بالتوزيع العادل للإيرادات بين الأقاليم، ومن حيث المبدأ فإن الإقليم الذى تقع به عمليات تنمية مضطربة قد يتوقع أن تكون استفادته من عائدات المشروع غير متناسبة، وبالعكس فإن المزايا الاقتصادية التى تتيحها التنمية (فى شكل تيسير اجتماعى، وتوفير بنية أساسية، وتوظف ، والآثار المضاعفة لهذه التنمية) ربما تستدعى ضرورة توجيه إيرادات الحكومة إلى أجزاء الدولة الأقل نموا والأكثر احتياجا. ومن الناحية العملية فإن طبيعة البلد والظروف الإقليمية به سوف تملى المنهج الأولى بالاتباع.

وأخيرا، ففى بعض المواقف قد يكون من صالح الحكومات أن تعد - للمساعدة فى توجيه تخصيص الامتيازات - شكلا من التخطيط الاستراتيجى الذى يتعرف على القيود الاجتماعية والبيئية الأكثر أهمية داخل القطاعات محل الاهتمام. وكقيود تخطيطية، فإن مفهوم التنوع الحيوى المعروف بـ "النقاط الساخنة" يكتسب أرضا، ويمكن تطبيق مبادئ مماثلة للتعرف على النقاط الساخنة الثقافية والاجتماعية على المستوى القومى أو على المستوى الإقليمى (وهذا الجانب موضع مزيد من الفحص فى القسم التالى الخاص بتقييم الآثار على نحو متعمق). وسيكون لذلك مزايا لكل من القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، حيث إنه سيمنع شركات الاستكشاف من الاستثمار فى مناطق ستكون فيها القضايا الاجتماعية والبيئية، فى النهاية، قيودا بالغة الأهمية على التنمية، كما أنه يحمى كلا من شركات الاستكشاف والمجتمعات المحلية من الدخول فى نزاعات غالبا لا يمكن تجنبها. وعلى أية حال فإن التعرف على النقاط الثقافية الساخنة سيتطلب انتهاج عملية نشطة وواضحة لضمان مصداقية مثل هذه الترتيبات.

إطار (١)

تخصيص إيرادات المشروع لمبادرات التنمية المحلية: بوليفيا

تهدف قوانين التعدين، التى سنتها بوليفيا مؤخرا، إلى موازنة حقوق ملكية سطح الأرض والموارد فى باطنها مع حاجات المجتمعات المحلية والدولة. وتنقسم بوليفيا إلى ٩ مناطق و ٣٠٥ وحدة محلية. وفى ظل قانون التعدين تطبق، من زاوية الامتيازات التى يتم منحها، رسوما تصاعدية على استخدام الأرض (للاستكشاف والتعدين)، وتحصل المحليات التى تقع عمليات التعدين فى نطاقها على نسبة ٣٠ فى المائة من هذه الرسوم.

كما تخصص نسبة ٢٥ فى المائة من كل أنواع الضرائب (بما فى ذلك ضرائب الدخل، والضريبة على المنشأة، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب على التداول وعلى أجور العاملين، وغيرها) التى تدفعها شركات التعدين أو النفط للمحليات التى تملك الحق فى تخصيص مبالغ لتمويل التنمية الاجتماعية، وتنمية المجتمع المحلى، أو أى مشروعات أخرى، ولا قيد عليها سوى ألا تتخطى الأتعاب الإدارية نسبة ١٥ فى المائة من الإيرادات التى تخصص إليها. وعلاوة على ذلك، لتشجيع شركات التعدين والنفط على الاستثمار فى مبادرات التنمية الاجتماعية يمكن أن تخصم مساهماتها التطوعية من الضرائب عليها طالما أنها لا تزيد عن الاستثمار المتراكم للشركات، وأنها تلبى معايير معينة لتواصل التنمية. فعلى سبيل المثال يجب أن تكون مشروعات طويلة الأجل تشترك فيها المجتمعات المحلية، كما يجب أن تقدم المحليات ٢٠ فى المائة من الأموال المقابلة لتشجيع الملكية والاستمرارية فى الأجل الطويل.

والقانون الجديد للتعدين لم يطبق سوى مؤخرا، وبالتالى ليس هناك سوى خبرة قليلة لتقييم نجاحه.

المصدر: اتصال مع وزارة التنمية الاقتصادية، بوليفيا.

العوامل المتعلقة بالقطاع الخاص

فيما يلى نعرض لعوامل النجاح الحاسمة، والواقعة فى نطاق السيطرة المباشرة للقطاع الخاص، مسلسلة فى عشر توصيات أولية. وترتيب هذه التوصيات لا يعكس أولويات نسبية بقدر ما يعكس مراحل فى عملية يمكن للمنشأة أن تتبناها لإدماج المصالح الاجتماعية على نحو أفضل. ونقطة البداية فى هذه العملية هى تبنى سياسة بشأن المسائل الاجتماعية، أما المرحلة النهائية فهى تقييم فعالية الاستثمارات الاجتماعية.

تبنى سياسة خاصة بالقضايا الاجتماعية وتطوير القدرة على التعامل معها

ربما يكون أهم مؤشر على التزام المنشأة بالمسئولية الاجتماعية والبيئية هو وجود سياسة معلنة حول هذه القضايا، فهذه السياسة تشكل أساسا لتنفيذ إدارة وقياس النظم وإعداد التقارير عنها. وفى غياب سياسة اجتماعية وبيئية قوية، يدعمها التزام من جانب الإدارة العليا، ربما يصبح تخصيص الموارد لهذه القضايا أدنى ما يمكن. ومن الأهمية بمكان تنمية وعى وتقدير المديرين القدامى للعمليات بهذه السياسة (مع دعم ذلك بنظام قوى للاتصالات الداخلية).

ويكاد يكون تبنى سياسة بيئية ممارسة نمطية بالنسبة للمنشآت الرئيسية بينما لا يوجد سوى القليل جدا من الشركات التى لديها سياسة اجتماعية صريحة. وغالبا ما يتم إدخال المصالح الاجتماعية ومصالح المجتمع المحلى ضمن شرط عام يتعلق بذوى المصلحة (بما فى ذلك العملاء، وحاملو الأسهم، والمجتمعات المحلية). ومع ذلك فإن هناك تغييرا فى هذا الشأن، فمنشآت مثل مجمع التعدين "ريو تنتو" (سابقا RTZ-CRA) وشركة التعدين العالمية، و "برتش بتروليم" تزيد من عنايتها بالمصالح الاجتماعية ومصالح المجتمع المحلى من خلال التزامات صريحة فى سياساتها (انظر الإطار ٢). وتتمثل المبادئ التى قد تعكسها مثل هذه السياسات فى الاحترام المتبادل، والمشاركة، وإشراك المجتمعات المحلية، والالتزام طويل الأجل، وتأكيد على الاستمرارية، واعتراف بمشروعية رؤى مختلف من يتأثرون بالمشروع مباشرة أو بصفة غير مباشرة.

وتكاد المنشآت الخاصة تشترك فى قصور المتاح لديها من التدريب والخبرة المطلوبين للقيام بالتشاور وتبنى مناهج قائمة على المشاركة لتخطيط التنمية، ويتعين إعطاء أولوية لتطوير القدرة على التعامل الفعال مع هذه القضايا. ويتضمن ذلك، أولا، توظيف أفراد مؤهلين تأهيلا مناسبا فى

إطار(٢)

تطوير الالتزامات فى سياسات المشروعات تجاه المصالح الاجتماعية والمحلية

يظهر التقرير السنوى لشركة "ريو تنتو" عن عام ١٩٩٦ سياسة الشركة تجاه المجتمعات المحلية، وهى منفصلة عن - وإن كانت تكمل - سياسة الشركة فى مجالات الصحة والأمان والبيئة فضلا عن سياستها تجاه سكان جزيرتى "أبروجينال" و "توريز" (وهم جماعة من السكان الأصليين لاستراليا). وتقوم هذه السياسة على أساس أن العلاقات الطيبة مع المجتمعات المحلية المجاورة لها أهمية رئيسية للنجاح طويل الأجل للشركة، وتلزم كل العمليات بايجاد تفاهم وتفاعل بناء بينهم وبين المجتمعات المحلية. وسيمكن هذا التفاعل من التعاون فى تنمية المجتمعات المحلية بأساليب تطبق مبادئ الاحترام المتبادل، والمشاركة النشطة (مع كل من الحكومات والمجتمعات المحلية) والالتزام طويل الأجل.

ويتم تطوير السياسة بنشاط من خلال عمليات المجموعة، كما يتم دعمها بواسطة إرشادات داخلية عند إعمالها، وتؤكد هذه الخطوات على الحاجة إلى: ضمان تناسق المنهج والعاملين الذين يتفاعلون مع المجتمع المحلى، وتطوير آلية للاستشارة، ووضع برنامج مدته خمس سنوات للمساعدة فى تنمية المجتمعات المحلية ورفع مهارات العاملين فى التفاعل مع المجتمع المحلى. وسيتم دعم السياسة الخاصة بالمجتمعات المحلية ببحث جار عن الآثار الاجتماعية للأنشطة التعدينية، ويهدف هذا البحث إلى توفير أساس سليم لوضع استراتيجيات لمساعدة المجتمع المحلى بدلا من المداخل التجريبية التى تطبق حاليا.

أما "بريتش بتروليم" فإن سياسة أدائها، فى مجالات الصحة والأمان والبيئة، تولى اهتماما خاصا للتشاور مع المجتمعات المحلية وجماعات المصالح العامة، وللمشاركة فى مناهج الارتقاء بمعايير صناعة النفط والغاز. ومع ذلك فمنذ إصدار أحدث نسخة من سياسة "برتش بتروليم" ، فى يناير ١٩٩٦. اعترفت هذه الشركة بالحاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن بعض الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية لصناعة النفط والغاز. وتقوم مجوعة "برتش بتروليم" حاليا بتحديث سياسات فى هذا الشأن تهتم بالأخلاقيات(التى ستتناول حقوق الإنسان على مستوى المجتمع المحلى والبلد ككل) وممارسات التوظف، والعلاقات مع كل من يتأثرون بأنشطة هذه

الصناعة. وهذه السياسات فى مرحلة المراجعة الأخيرة.

والمنهج الذى تطوره حاليا "بريتش بتروليم" يماثل ذلك الذى تتبعه " شركة التعدين العالمية"، وهى الشركة الأسترالية للتعدين. فقد عرفت هذه الشركة قيما رئيسية، مبنية على البيان الخاص بغرض هذه الشركة (مبادئ المشروع)، ودليل السلوك (بيان الأخلاقيات) وسياسة الأمان والصحة، وسياسة البيئة، والسياسة تجاه السكان الأصليين. وهذه الأخيرة تلزم الشركة بتنمية علاقات فهم واحترام متبادلين مع السكان الأصليين فى المناطق التى تعمل فيها "شركة التعدين العالمية".

وسياسة هذه الشركة تجاه السكان الأصليين تلزمها بإنشاء اتصال فعال ودائم مع جماعات هؤلاء السكان، والتعرف على رغباتهم للقيام بالمسئوليات الاجتماعية والبيئية فى إطار الثقافة التقليدية لهذه الجماعات، وهويتها، وللتعامل مع مصالح هؤلاء السكان، وزيادة الوعى بقضاياهم بين العاملين فى الشركة.

المصدر: مناقشات مع ممثلين للشركات الثلاث.

مستوى قيادى كاف لضمان أن القضايا الاجتماعية تأخذ وضعها المؤسسى. وبجانب ذلك فإن هناك حاجة أساسية ملحة لتنمية فهم مشترك بين المتخصصين الفنيين، والاجتماعيين، وفى شئون البيئة، لمشروعية وأهمية مساهمة كل منهم. وخلال التنفيذ هناك حاجة لتنمية تقدير أهمية، والالتزام بـ ، المشاركة العامة والتقييم الاجتماعى وصلات الترابط بين أوجه التقييم الاجتماعى والبيئى، وغير ذلك من القضايا ذات الصلة. وهناك أيضا حاجة لتنمية وعى بقيمة الارتقاء برأس المال البشرى والاجتماعى، وفهم أهمية ذلك لكل من الشركات والمجتمعات المحلية.

التعرف على أصحاب المصلحة المباشرة وغير المباشرة والاعتراف بمشروعية رؤاهم

يتطلب الاعتراف بمشروعية رؤى من يتأثرون بالمشروعات معرفة من هم أولا، وأكثر هؤلاء وضوحا الحكومات القومية أو المحلية، والمجتمعات المحلية التى تعيش، أو تحصل على معاشها، فى منطقة المشروع أو حولها. والمنظمات غير الحكومية، الدولية والمحلية والقومية، وكذلك العناصر الرئيسية التى تتأثر بمشروعات الأعمال (مثل حاملى الأسهم، والعملاء، والموردين) ربما يكون لها

اهتمامات مشروعة، ومصالح تتصل، بالمشروعات. وفى هذه المرحلة الأولية للتعرف على كل من يتأثرون بالمشروع من المهم إنشاء آليات منتظمة للاتصال بهم لضمان وتشجيع التبادل الفعال للمعلومات.

ويختلف المدى الذى يضمن فيه، قانونا، لمن يتأثرون بالمشروع الاشتراك فى عملية التنمية، ولكن تدابير إشراك الجمهور إما أنها ضعيفة أو غير موجودة فى كثير من الدول النامية. وعلاوة على ذلك فإن حق تنمية الموارد الطبيعية (بما فى ذلك ما يوجد منها فى باطن الأرض أو المياه السطحية) يظل بصفة نمطية فى أيدى حكومات الدول النامية ويجب أى قوانين أو أعراف لحيازة الأرض فى هذه الدول. ومن ثم فمن المنظور القانونى المباشر يكون من الواضح أن الدولة هى أهم صاحب مصلحة، ومع ذلك أظهرت التجربة أن الاعتراف بمشروعية وجهات نظر كل من يتأثرون بالمشروع مسألة بالغة الأهمية خاصة إذا ما أريد تحقيق التواصل الاجتماعى للمشروعات.

وتتيح مسألة حيازة الأرض توضيحا مفيدا لهذه النقطة، ففى كثير من الدول النامية ينظر إلى الأرض على أنها أنفس الأصول، وهى تخضع لقوانين عرفية تنظم ملكيتها وتوارثها والحصول عليها. وبصفة خاصة تعد هذه أمور حقيقية فى الثقافات الوطنية، ومن ثم فإن مفهوم الملكية قد يختلف جذريا من منظور العالم المتقدم. وقدرة مثل هذه الثقافات على الاستغلال المتواصل للموارد الطبيعية، مثل صيد الحيوانات والسمك والنباتات الطبية وغيرها، غالبا ما تكون أهم بكثير من فكرة الملكية. ويكاد يكون من المؤكد أن الإخفاق فى إدراك مشروعية القوانين العرفية، بالتوازى مع القوانين القومية والإقليمية، المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية يؤدى إلى نزاعات مع ملاك، أو شاغلى، الأراضى (انظر الإطار ٣). ومن الواضح أن قضية الحقوق على الأراضى لها ارتباط بتوزيع إيرادات المشروع، وذلك ما ستتم مناقشته فى قسم لاحق.

ومسألة السكان المحليين جديرة باهتمام خاص، ففى السنوات القليلة الماضية كان هناك تحول جذرى فى العلاقة بين كثير من الحكومات والسكان المحليين، وتمثل هذا فى التحول من سياسة الإدماج فى المجتمع إلى التسليم بأن الهويات الاجتماعية والثقافية المتميزة لها أهميتها ويمكن أن تسهم فى الاستقرار والتنمية. كما أن هناك اعترافا بالمساهمة الممكنة للسكان المحليين فى المحافظة على التنوع الحيوى القائم على نظم المعرفة التقليدية. فهناك خطأ فى الانطباع الشائع بأن السكان المحليين معادون للتنمية، فمصلحتهم غالبا ما تكون مع تعظيم منافع التنمية على أساس من

إطار (٣)

ملكية السكان الأصليين للأرض قبل التعدين: شركة التعدين العالمية فى الفلبين

تقوم الشركة العالمية للتعدين حاليا بتقييم إمكانية تعدين النحاس فى حقل "تامباكان" الذى يقع فى جزء معزول من جزيرة "مندناو" فى الفليبين. والمنطقة هى موطن لخمسة مجتمعات محلية تقليدية للسكان الأصليين المعروفين بـ Bla'an والذين تحكم القوانين العرفية طريقة حياتهم (بما فى ذلك استخدام الموارد الطبيعية). ويتطلب الأمر رقم ٦٣ لعام١٩٩١ ، الصادر عن "قسم إدارة البيئة والموارد الطبيعية"، من شركات التعدين الأجنبية أن تعترف بحقوق السكان الأصليين وتحترمها. وبالإضافة إلى ذلك فإن قانون التعدين الفليبينى، والصادر عام ١٩٩٥. يحتوى على مواد تتعلق بالحصول على موافقة مسبقة عند فتح أراض مملوكة للأسلاف ودفع إتاوة للمجتمعات المحلية ذات الأصول الثقافية لتمويل صندوق ائتمان للرفاه الاقتصادى الاجتماعى لهذه المجتمعات. ومع ذلك فلا حق للمجتمعات المحلية فى المطالبة بهذه الإتاوة ما لم تكن قد ضمنت الاعتراف برابطتها التقليدية عن طريق تسجيل حقها فى ملكية السلف (وهو ما لا يتوفر سوى للقليل جدا من هذه المجتمعات).

ونظرا لأنه لم يحدث اعتراف رسمى بالسكان الأصليين فى منطقة "تامباكان" فإن اتفاق الامتياز بين الشركة العالمية للتعدين والحكومة الفليبينية لم يضع قيودا على الشركة. ومع ذلك فما إن أدركت الشركة وجود مجتمعات محلية أصلية حتى تم تعليق أنشطتها الاستكشافية إلى أن تتعرف الشركة على كل المجتمعات المحلية الأصلية. ومع غياب أى بيانات اقتصادية اجتماعية أساسية بدأت الشركة برنامجا شاملا لجمع البيانات، وشمل ذلك دراسات للخريطة العرقية للسكان، ودراسات أثرية، وتقييما للبنى الاجتماعية والقوانين العرفية، وتحديد خرائط للأراضى التقليدية، وتقييما لمدى اعتماد المجتمعات المحلية على الموارد الطبيعية.

وشكلت هذه الدراسات أساسا لتقييم الآثار الاجتماعية المحتملة لنشاط التعدين، ولبدء برنامج تنمية للمجتمع المحلى يهدف لإدارة هذه الآثار وتلطيفها، ولمساعدة المجتمعات المحلية الأصلية للتعاون فيما بينها لوضع وتسجيل حقها فى الملكية السلفية. وقد قام الرئيس "راموس" مؤخرا بمنح شهادة ملكية سلفية لإحدى الجماعات المعروفة بـ Bla'an، وتتوقع الشركة العالمية للتعدين أن طلبات الجماعات الأربع الأخرى، من السكان الأصليين، ستلقى استجابة مماثلة.

المصدر: مناقشة مع ممثل الشركة العالمية للتعدين

إطار(٤)

تدعيم استمرارية ما يتم نقله من مجتمعات محلية تمارس أنشطة تعدينية صغيرة

عندما بدأت مجموعة "بليسر دوم"، عام ١٩٩٢، التنقيب عن الذهب فى منطقة "لاس كريستيناس" جنوب فنزويلا فإنها ورثت تركة إعادة التوطين الإجبارية لنحو ٥٠٠٠ نسمة (من العاملين فى أنشطة تعدينية صغيرة وحرفية، بالإضافة إلى عائلاتهم) لنقلهم خارج منطقة الامتياز اعتبارا من عام ١٩٨٩ ، وقد أعيد توطين هؤلاء العاملين وأسرهم من ثمان قرى صغيرة (تمت بالتالى إزالتها) إلى موقع يبعد نحو خمسة كيلومترات خارج منطقة الامتياز، كما خصصت لهم قطع صغيرة للبناء إلى جانب المواد الأساسية اللازمة لذلك. وقد كانت البنية الأساسية والتجهيزات الاجتماعية فقيرة إلى حد العدم، وكانت الفوضى سائدة، كما لم يكن هناك بديل لنشاط التعدين غير القانونى للحفاظ على مقومات البقاء الاقتصادية للمجتمعات المليئة.

ولا غرو إذا أن توترت العلاقة بين القائمين بالبحث والتنقيب، من مجموعة "بليسر دوم"، والحرفيين فى مجال التعدين (وقد استمر كثير منهم فى العمل بطريقة غير قانونية)، ومن ثم أصبحت مخاطر تعرض المشروع لنزاع محتمل بادية للعيان، حيث كان هناك شرط فى الالتزام يجبر مجموعة "دوم" على إبقاء منطقة الامتياز خالية من أنشطة التعدين غير الرسمية، وإن لم يتم على الإطلاق تطبيق هذا الشرط بطريقة جبرية. فقد بدأت الشركة، فى عام ١٩٩٤، عملية تشاور مع الحرفيين فى مجال التعدين وقامت بإحصاء ومسح لتقييم الاحتياجات. مما كشف عن أن أهم ما يشغلهم هو عدم استطاعتهم العمل فى ظل الخوف من الملاحقة القضائية، وأنهم يفتقدون البنية التحتية الأساسية والتجهيزات الاجتماعية.

وبعد مشاورات مكثفة مع الحرفيين خصصت الشركة قطعة مناسبة من منطقة الامتياز، تعرف بـ "لوس روجوس"، للأنشطة التعدينية الصغيرة، وذلك كجزء من برنامج للدعم الفنى لتطوير التعدين المنظم. كما طلبت الشركة من الحرفيين تكوين رابطة تقوم عضويتها على عدة معايير منها فترة الإقامة بالإضافة إلى كون التعدين هو المصدر الرئيسى للدخل، وكان غرض الشركة من ذلك المساعدة، من جهة، على بناء طاقة التعدين على أساس تجارى، والاستجابة - من جهة أخرى - لكونها فى النهاية هى المسئولة قانونا عن الموقع. وتوفر الرابطة التوجيه والإرشاد، والعمل،

والمعلومات، كما تنظم مشاركة المجتمع المحلى فى القرارات الخاصة بتنمية "لوس روجوس"، علاوة على قيامها بدور الوسيط بين مجموعة "بليسر دوم" والحرفيين. وتمول هذه المجموعة مشروعا صغيرا لفريق يلتزم بتوفير الدعم الفنى والتدريب فى مجالات أساليب التعدين وتنمية وإدارة مشروعات الأعمال. ويشترك الفريق مع الرابطة فى تخطيط وتنسيق وتنفيذ عمليات التعدين. وتشتمل الاستثمارات القائمة، والمخطط لقيامها، على مقر للاجتماعات، ومتجر تعاونى للمواد الغذائية، ومراحيض، وملجأ لغير القادرين على الحركة و/أو العمل، ومطحن للسيانيد والخام الخالى من الزئبق.

وبمرور الزمن زادت الرابطة، تدريجيا، من سيطرتها على أنشطة التعدين الصغيرة، ووضعت نظاما لاشتراكات، وبطاقات، العضوية، كما أدخلت معايير تتصل بالصحة والأمان، وحسن استخدام المواد، والنظام، كما وظفت أكثر من عشرة أفراد للعمل بها. ومن بين هؤلاء مفتش تعدين وطبيب عام. ومؤخرا قامت الشركة بمساعدة الرابطة على اكتساب كامل صفتها ككيان قانونى، وقامت الحكومة بإلغاء شرط الامتياز الذى كان ينص على استبعاد القائمين بأنشطة تعدينية صغيرة. ويبلغ عدد أعضاء الرابطة حاليا مائتين يتمتعون بالعضوية الكاملة، وثلاثمائة من ذوى العضوية الجزئية، وكلهم ملتزمون بقواعد الرابطة. وهكذا أمكن تحويل مجموعة من العمليات غير المنضبطة وغير القانونية إلى كيان قانونى له معايير صحية، وبيئية، ومعايير خاصة بالأمان المهنى.

كذلك فإن الشركة بدأت فى الاهتمام باستمرارية المجتمعات المحلية، فى الأجل الطويل، بعد توقف نشاط التعدين. فتحقيق الكيان القانونى من شأنه أن تستطيع الرابطة التقدم للحصول على امتيازات أخرى، أو ربما تستخدم مناطق أخرى تناسب أنشطة التعدين الصغيرة ضمن الامتياز الخاص بمنطقة "لاس كريستيناس". وبجانب ذلك قامت "بليسر" بتنفيذ مشروع، مع وكالة التنمية الدولية الكندية، لتقييم مجموعة من الاختيارات لتنويع الاقتصاد المحلى والتوسع فى فرص التوظف التى لا ترتبط مباشرة بالتعدين، وتشمل هذه الاختيارات إقامة مجمع تجارى وتربية الدواجن وحياكة الملابس، ومشروعات للسياحة الخلوية. وإذا كان الوقت لا زال مبكرا جدا لتقييم نهائى بشأن نجاح مشروع الحرفيين العاملين فى مجال التعدين ، إلا أن التجربة واعدة.

المصدر: مناقشات مع ممثلى مجموعة "بليسر دوم".

إطار (٥)
المسئولية البيئية وفرص المشروعات

يتأثر التحول فى نظرة المشروعات إلى البيئة، من قيد على الصناعة إلى فرصة لها، بعدد من العوامل. فأحد هذه العوامل هو القواعد المنظمة أو التهديد بها أو تجنب الوقوع تحت طائلتها، ولكن العوامل الأخرى تشمل الميزة التنافسية، والاستجابة للضغوط المرتبطة بموقع السوق، أو التعرف على فرص للكفاءة. وبغض النظر عن الدافع فإن هناك أمثلة كثيرة لمنافع اقتصادية واضحة تترتب على المسئولية البيئية. وإذا لم تكن كل هذه الأساليب أو المداخل قد طبقت فى الدول النامية إلا أنها جميعا قابلة للتطبيق بشرط توافر الظروف القانونية والمؤسسية والاقتصادية المناسبة.

وفى قطاع النفط والغاز طورت "بريتش بتروليم" وسيلة لحفر عديد من الآبار من رأس بئر وحيدة، وذلك باستخدام أساليب حفر أفقية فى منشأة "ويتش فارم" بجنوب إنجلترا، وقد طبقت هذه الأساليب على عمليات فى أمريكا اللاتينية. وذلك يحد من التكاليف والآثار البيئية المرتبطة بنشاط الشركة. كذلك قادت شركة "أركو"، على المستوى الدولى، مجال تطوير وتنمية التركيبة المعدلة للبنزين ليصبح خاليا من الرصاص، ومن ثم قلت الملوثات المنبعثة منه بدرجة كبيرة، سواء كانت هذه الملوثات سامة بطريقة مباشرة مثل أكسيد الكربون الأحادى أم تسهم فى تكوين الدخان ذى التركيب الكيميائى الضوئى. ومثل هذه الأنواع من الوقود قد تساعد فى النهاية على تحسين هواء الحضر فى عدد من أكثر المراكز الحضرية تلوثا فى العالم النامى.

وقد اكتسبت شركة التعدين الكندية (انكو) شهرة لاستخدامها المستحدثات الفنية كوسيلة لتحقيق تحسينات بيئية. وقد كانت هذه الشركة واحدة من منتجى النيكل الأكثر تكلفة فى العالم، كما كان أكبر منبع للتلوث فى شمال أمريكا هو موقع أعمال الصهر الخاص بهذه الشركة. ومع استخدام عملية جديدة للصهر- مصهر وهج الأكسجين - بدلا من الأفران العاكسة التقليدية فإنها خفضت الانبعاثات بنسبة ٦٠ فى المائة وأصبحت واحدة من أقل منتجى النيكل تكلفة. وعلى نفس المنوال كانت "انكو" مسئولة عن تطوير عمليات تنشيط واسترجاع السيانيد التى أصبحت معيار أفضل ممارسة فى الصناعة داخل قطاع تعدين الذهب. ومن خلال منح تراخيص بهذين الأسلوبين التكنولوجيين عوضت الشركة التكاليف الأولية للتطوير، وبالتالى حققت الشركة منافع اقتصادية وبيئية.

وبينما المستحدثات التكنولوجية لا تساعد دائما، وبصفة مباشرة، على مواجهة بعض التحديات الاجتماعية التى تتصل بتطورات القطاع الخاص فإن تبنى تكنولوجيات نظيفة بيئيا يمكن أن يساعد فى توفير دعم لأوجه التنمية بين من يتأثرون بهذه التطورات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

المصدر: استعراض للأدبيات ذات الصلة.

المشاركة التى تحقق تكيفا فى الاحتفاظ بالهوية الثقافية. ومع ذلك فإن الإطار القانونى ربما لا يحقق تكييف التوقعات المحلية بخصوص القيام على شئون الأرض وليس الملكية، وبخصوص الاتصال المادى والمعنوى لهذه التوقعات بالموارد السطحية والباطنية لهذه الأرض، ويتفاقم هذا الأمر بافتقاد تقدير المنشآت الخاصة للانفصام بين المنظورين القانونى والمحلى فيما يتعلق بالوصول إلى الأرض. ويقدم القسم الذى سيتناول إشراك الجمهور طرقا عملية للتغلب على هذا الانفصام. وعلى أية حال ففى بلاد مثل إندونيسيا، حيث لا يوجد اعتراف رسمى بجماعات الأقليات، قد تكون هناك حدود للمدى الذى تستطيع فيه المنشآت تكييف المصالح المحلية.

وربما يكون الاعتراف بمشروعية رؤى من يتأثرون بالمشروعات بالغ العقيد عندما تكون هناك نزاعات مسلحة قائمة بين مجموعات مجتمعية، كما أنه قد يصبح أيضا مكبلا بصعوبات قانونية وعملية عندما تنتقل إدارة واستغلال الموارد التعدينية من القطاع غير الرسمى إلى قطاع التعدين الرسمى، كما فى حالة مشروع "لاس كريستيناس" فى فنزويلا (انظر الإطار ٤). وإدارة القضايا الاجتماعية المتعلقة بمشروعات التعدين الصغيرة فى القطاع غير المنظم تخرج عن نطاق هذا التقرير. وأخيرا فإن مسألة اختيار معيار يحدد من يتأثرون بالمشروع لم تناقش على الرغم من الإشارة إلى هذه المسألة فى القسم الذى يتناول العوامل الخاصة بالمجتمع المحلى والمنظمات غير الحكومية.

التعرف على المخاطر والفرص الاجتماعية

يمثل تحدى المسئولية الاجتماعية والبيئية مخاطر وأيضا فرصا للمنشآت. فالفرص تظهر عندما ينظر إلى المسئوليات البيئية والاجتماعية على أنها مميزات يعهد بها إلى المشروعات أكثر مما ينظر إليها كقيود على هذه المشروعات. وفرص المشروع فى السلوك البيئى المسئول تشمل تطوير مناهج ابتكاريه للتعامل مع المشاكل البيئية (وأحيانا يكون ذلك فى مواجهة التنظيم) وتحسين الكفاءة أو تقليل الفاقد بما يترتب على ذلك من مزايا اقتصادية (انظر الإطار ٥). ومن الناحية الاقتصادية فإن الفرص التى تنجم عن السلوك الاجتماعى المسئول للمنشأة أقل وضوحا، ولكنها غالبا ما يشار إليها باعتبارها تحسن توقعات الوصول فى المستقبل إلى امتيازات للاستكشاف والتنقيب فى نفس البلد أو أماكن أخرى، وتقلل من النزاعات المحتملة مع المجتمعات المحلية والتى يمكن أن تسبب تأخيرا مكلفا، وتحسن التزام العاملين. ومثل هذه المزايا تعطى فى مجموعها ميزة نسبية للمنشآت الأكثر تحملا للمسئولية الاجتماعية.

ويمكن أن يكون للفشل فى التعرف على، وإدارة، المخاطر الاجتماعية والبيئية للمشروعات نتائج سلبية متعددة . فغالبا ما يمثل التدهور البيئى تبديدا لمنتجات، أو لمواد تشغيل، يمكن أن تكون لها قيمة كبيرة. وأهم من ذلك أن أخطاء العمليات يمكن أن تؤدى إلى عمليات إغلاق مكلفة، وفقد لمنتج أو للإيرادات، أو يمكن أن تخلق مصاعب تعترض القدرة على البدء فى عمليات جديدة أو التوسع فى العمليات القائمة. ففى عام ١٩٩٦، على سبيل المثال، تسبب حادث تسرب نفايات من منجم "ماركوبر بالمارندوك"، بالفليبين، فى توجيه اتهامات جنائية ضد عدد من موظفى الشركة، وإغلاق المنجم ووقف ترخيص الاستكشاف مؤقتا، وتكاليف بلغت ٨٠ مليون دولار (كما قدرتها الشركة الأم). وبالإضافة إلى الآثار السلبية قصيرة الأجل لمثل هذه الحوادث على سعر السهم وقرارات المستهلكين، فإن التكاليف (والصعوبات) طويلة الأجل والخاصة بالاقتراض، أو الحصول على ضمان، يمكن أن تكون بالغة الأهمية. والواقع أن الوقاية من الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية أفضل من محاولة مواجهة هذه الآثار بعد وقوعها وفى جو مفعم بالحدة والمنازعات القضائية ومعارضة الجمهور.

ويمكن لحوادث تسرب أو انتشار المنتجات الكيميائية، أو نواتج معالجتها، أن تعرض للخطر صحة وسلامة العاملين أو المجتمعات المحلية، ومن ثم تغير من انطباع الجمهور عن المسئولية الاجتماعية والبيئية للمنشأة. وربما يكون أبرز مثال على ذلك ما حدث عام ١٩٨٤ فى "بهوبال" بالهند من تسرب عارض لأيزوسيانات المثيل السام، من مصنع "يونيون كاربيد"، مما أدى لوفاة أكثر من ألفى نسمة، وإصابة مائتى ألف آخرين. وترتب على ذلك نزاعات قضائية مكلفة أثرت بعمق على ثروات الشركة ككل. كما يتزايد التهديد بالمقاضاة نتيجة لما تتعرض له القطاعات المعنية من آثار اجتماعية. وقد جرت تغطية إعلامية مكثفة لعدد من الإجراءات المدنية ضد المنشآت سواء فى الدول النامية أو داخل الدول التى يوجد بها المركز الرئيسى لهذه المنشآت.

ومن المهم التعرف على الصلة بين السلوك المسئول اجتماعيا وبيئيا ووجود إطار تنظيمى سليم. ففى دراسة عن المسئولية البيئية للمنشأة فى قطاع النفط والغاز بأمريكا اللاتينية (موزر: دراسة غير منشورة) وجد أن التشريع القوى، وتطبيقه الحازم، من أهم العوامل فى التأثير على السلوك المسئول بيئيا، كما وجد أن العوامل الهامة الأخرى هى الإلزام بالتنفيذ الكامل للسياسات الداخلية - الخاصة بهذه المسئولية - فى المنشأة، على أن يعقب ذلك ضغوط من جانب المنظمات غير الحكومية وأجهزة الإعلام.

القيام بتقييم متعمق للآثار الاجتماعية والبيئية مع الدمج بينهما حيثما يكون ذلك مناسبا

إن التحليل العميق للآثار الاجتماعية والبيئية لبدائل المشروع يجب أن يشكل أساسا لتجنب، وموازنة، وتقليل هذه الآثار إلى مستويات مقبولة. وطرق وأساليب التقييم البيئى تعد مألوفة لمعظم المنشآت ذات العمليات المنتشرة على مستوى العالم، ولكن تحليل الآثار الاجتماعية لمشروعات التنمية أقل انتشارا فى القطاعات محل الاهتمام هنا أو أنه غالبا ما يكون قاصرا على تحديد الأساس الذى يتم بموجبه تعويض المضارين من السكان. أما التقييم الاجتماعى بمعناه الواسع فإن القيام به، بالنسبة لمشروعات القطاع الخاص، ليس منتشرا مثل التقييم البيئى، ويرجع ذلك غالبا إلى ضعف إدراك الجوانب الاجتماعية للتنمية بواسطة المنظمات ذات المستوى التكنولوجى المعقد، فى حين أن هذه المنظمات قد تعكس جزئيا قيودا يتم فرضها من خلال عملية الموافقة على المشروع فى بعض الدول، كما قد تعكس اختلافات فى المصطلحات. وكلا الأمرين قد يخفيان وراءهما ممارسات مسئولة اجتماعيا، ومع ذلك فإن عددا قليلا من المنشآت الرائدة قد وضع دليلا داخليا للتقييم الاجتماعى (انظر الإطار ٦).

وتركز عملية الموافقة على المشروعات، أو السماح بها، فى كثير من الدول النامية على القضايا البيئية أكثر من القضايا الاجتماعية، وفى بعض هذه الدول فإن الظروف السياسية السائدة تستبعد المجتمع المدنى بالفعل من هذه العملية. ولكن ذلك لا يمنع المنشآت من التصرف بطريقة مسئولة اجتماعيا، ولكنه قد يضمن ألا يتم التعامل صراحة مع القضايا الاجتماعية أو المناقشة العامة لها. كما أن بعض المنشآت ترى أن التحليل الاجتماعى والتقييم الاجتماعى مترادفان وينتهى أمرهما عند نقطة الموافقة على المشروع، بينما تعتبر مثل هذه المنشآت برامج التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية جانبا منفصلا - رغم أهميته - من جوانب النمو فى المشروع. ومن ثم فإن وضع برامج للعلاقات مع المجتمع المحلى، أو التفاوض على حزمة من المزايا المتكاملة، قد يحدث فى مرحلة متأخرة عند الموافقة على المشروع، أو حتى بعد هذه الموافقة.

وبغض النظر عن المدى الذى يكون فيه اعتبار المصالح الاجتماعية مندمجا فى عملية الموافقة على المشروع، أو الاختلافات فى المصطلحات، فمن الضرورى أن تكون الآثار الاجتماعية والبيئية للسيناريوهات البديلة للمشروع (بما فى ذلك عدم المضى فى إقامته) محل تقييم دقيق. فبالنسبة

للآثار الاجتماعية من المطلوب بشدة أن تكون مشاركة من يتأثرون مباشرة، أو على نحو غير مباشر، بالمشروع جزءا لا يتجزأ من تقييم المسائل الاجتماعية والآثار المحتملة للمشروع عليها، وأن تستمر هذه المشاركة أثناء التعاون فى وضع وتطوير إجراءات التعامل مع هذه الآثار للقضاء عليها أو تقليلها أو التعويض عنها. ويلعب التقييم الاجتماعى أيضا دورا هاما فى تدقيق التقييم الاقتصادى للمشروعات. كذلك فمن المهم تقييم التكاليف الاقتصادية للإجراءات المستمرة للتخفيف من الآثار الاجتماعية، خاصة حيث يحتمل أن تؤثر هذه التكاليف على قابلية المشروعات للاستمرار من الناحية الاقتصادية (انظر أيضا ما يلى فى القسم الخاص بالتعويض).

وتشمل الآثار الاجتماعية المحتملة تركيبة من الاهتمامات التى قد لا تكون لها سوى علاقة متبادلة ضعيفة مع نوعية البيئة، ومثال ذلك الآثار على المصادر الدينية والثقافية أو على البنى الاجتماعية. ومع ذلك ففى مواقف أخرى نجد أن التغيرات فى نوعية البيئة أو فى إتاحة الموارد قد تؤثر بعمق فى السكان المحليين، أو أن الموارد البيئية قد تصبح مهددة نتيجة الآثار الاجتماعية من قبيل الهجرة إلى المنطقة. فى مثل هذه الظروف نجد أن هناك اتفاقا متزايدا بين المشتغلين بالتقييم البيئى والاجتماعى على أن تكامل العمليتين يكون مفيدا جدا لتخطيط وتنمية المشروع. ويشتمل السياق الأمثل لتحقيق ذلك على قيام فرق مشتركة بزيارات للموقع وجمع البيانات، مع الحرص على إشراك كل من يتأثرون بالمشروع كأساس للتنبؤ بما يترتب عليه من آثار، على أن يتبع ذلك تطوير إجراءات للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية بمشاركة من جانب المجتمعات المحلية التى تتأثر بالمشروع، فضلا عن أن هذه المجتمعات قد تلعب دورا قيما فى المساعدة على تحقيق فاعلية هذه الإجراءات. ويبدو أن الرغبة فى تعظيم مستوى التكامل بين القضايا المادية والبيئية والاجتماعية تنبع من وعى متزايد، بين المتخصصين فى الشئون البيئية، بأهمية القضايا الاجتماعية، وبأهمية دور الناس فى ضمان تواصل طويل الأجل فى إجراءات التخفيف من الآثار السلبية للمشروعات.

وربما يكون أحد أهم الأسباب المقنعة لإدماج التقييمين البيئى والاجتماعى هو أن مبادرات التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (كجزء من إجراءات التخفيف من الآثار المعاكسة للمشروعات، أو مستقلة عنها) تكون لها أحيانا أهمية حاسمة فى حماية البيئة. فمثلا، تطبيق أفضل تكنولوجيا متاحة لتشييد خط أنابيب ربما يحد من مدى التمزق البيئى ولكنه سوف يؤدى إلى تقليل كبير فى التوظف وفى المزايا الاجتماعية الاقتصادية المنتظرة من الأساليب الأكثر كثافة فى

إطار(٦)
دليل تقييم الأثر الاجتماعى لشركة شل الدولية

فى إطار الاعتراف بالأهمية المتزايدة لإدارة المخاطر الاجتماعية المتصلة باستكشاف وإنتاج النفط، ولتيسير وجود منهج متسق دوليا للمنشأة فى هذا المجال، نشرت "شركة شل الدولية للتنقيب عن النفط وإنتاجه" دليلا شاملا - فى يونيو ١٩٩٦ - لتقييم الأثر الاجتماعى. ويهدف هذا الدليل أيضا إلى رفع وعى المديرين بالآثار الاجتماعية المحتملة لعمليات الشركة، وتوضيح كيف يمكن القيام بتقييم الأثر الاجتماعى كجزء لا يتجزأ من التقييم الاقتصادى.

وعلى الرغم من أن الخطوط الرئيسية لهذا الدليل لا يقصد منها أن تكون مرشدا تفصيليا لتقييم الأثر الاجتماعى إلا أنها تمثل نظرة شاملة لأنواع الآثار الاجتماعية وطرق وأساليب تقييم هذه الآثار. وقد عرفت "شل" تقييم الأثر الاجتماعى، على نحو واسع، كعملية للتنبؤ بالنتائج الاجتماعية الهامة لنشاط ما، وتقييم المواقع والأساليب والتكنولوجيات البديلة فى ضوء آثارها الاجتماعية، واقتراح تغييرات وحلول تتخذها الإدارة على نحو يؤدى إلى زيادة الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية. وتعكس الخطوط الرئيسية للدليل اتساع هذا التعريف، وتساعد فى تحديد المزايا التى يتم الحصول عليها من تقييم الأثر الاجتماعى وما يرتبط بذلك من مسئوليات.

ويوفر القسم الخاص بالآثار الاجتماعية مقدمة جيدة ليس فقط لكل أنواع الآثار ولكن أيضا لطبيعة هذه الآثار من خلال توضيح أمثلة لها (أى آثار مباشرة وغير مباشرة، وتراكمية، وهكذا). كما أن هناك تأكيدا على أن يكون التعامل حساسا مع السكان الأصليين على الرغم من أن هذه الخطوط الرئيسية للدليل قد استفادت من إرشادات بشأن ما يستدل به على أن مجموعة اجتماعية تمت إلى السكان الأصليين. ومع ذلك فإن الدليل يحتوى إشارات إلى عديد من المصادر لمزيد من المعلومات. أما قسم تخفيف الآثار الاجتماعية فإنه يؤكد على تدرج الوقاية من الأثر، وتقليله، وتعويضه كملجأ أخير. ويحتوى الدليل على تحذير بشأن استخدام التعويض النقدى فى الحالات التى يمارس فيها ذلك.

ومن خلال الوثيقة يلاحظ أن هناك تأكيدا على أهمية التشاور مع المجتمعات المحلية المعنية وإشراكها فى التعامل مع الآثار الاجتماعية والبيئية. فمثلا يوصى القسم الخاص بالتخفيف من آثار النشاط بأن يتم إشراك المجتمعات والمؤسسات المحلية فى وضع الاستراتيجيات الخاصة بذلك، كما أن هناك تأكيدا على أهمية تواصل جهود التخفيف من هذه الآثار سواء من حيث المسئولية عنها أو من حيث الأساليب المتبعة فيها.

المصـــــدر: "Social Impact Assessment Guidelines" EP95-0371, Shell International Exploration and Production B.V.

استخدام العمل. وبالعكس فإن إسباغ حالة المحمية على المناطق التى يكون التوازن البيئى فيها حساسا، والمتاخمة لمواقع التعدين وإنتاج النفط، مع تقييد الدخول إليها، يمكن أن يؤثر عكسيا على المجتمعات المحلية. إن هذه الأمثلة تبرز أهمية إدماج التقييم الاجتماعى والبيئى فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والنشاط البشرى.

ومع ذلك فمن المهم التسليم بأن هناك حدودا عملية لإدماج التقييم الاجتماعى والبيئى، فمعظم الآثار البيئية المحتملة يمكن التخفيف منها بحلول هندسية باستثناء بعض الآثار المتعلقة بالتوازن البيئى (مثل الاضطراب الذى يحدث لمواقع تربية الطيور النادرة). وبالمقابل، هناك صعوبة أكبر فى إدارة الآثار الاجتماعية، وتقديم حلول لها، على نحو يرضى كل من يتأثرون بالمشروع. كذلك فإن عمليات التشاور المطلوبة لحل القضايا الاجتماعية ليست مألوفة لكثير من المنشآت الأكثر تعودا على العمل المشترك مع الجهات الحكومية من العمل مع المجتمعات المحلية، كما أن هناك ندرة كبيرة فى الخبرة الداخلية، على مستوى العمليات، لتطبيق الطرق والأساليب الملائمة، علاوة على أن الأطر الزمنية لحل القضايا البيئية والاجتماعية قد تختلف هى الأخرى. وفى معظم الدول طورت عمليات التقييم الاقتصادى للاهتمام بشئون البيئة وليس بالنواحى الاجتماعية، ويتم إنجاز هذه العمليات قبل السماح بإقامة المشروعات. وتعتبر بعض المنشآت أن التشاور المتكرر، وهو أساسى لوضع برامج استثمارية للمجتمع المحلى، لا يتوافق مع الإطار الزمنى للتقييم الاقتصادى. كما أنها تنظر إلى برامج تنمية المجتمع المحلى باعتبارها تتكامل مع كل المشروعات حتى ولو كانت المصالح البيئية يمكن إهمالها. فمعظم هذه المصالح يمكن توفيقها ضمن الإطار الزمنى للتقييم الاقتصادى، بينما برامج التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية تعد أكثر تطورا.

وهناك نقطة أخيرة جديرة بالذكر فيما يتعلق بالتقييم الاجتماعى. ففى بعض المواقف تكون الآثار الاجتماعية للمشروعات من العمق بحيث يكون تجنبها هو الشكل الوحيد للتخفيف منها. وهذا يشير إلى الحاجة إلى استبعاد مواقع ساخنة معينة من التطوير. والحل الأمثل هو أن مثل هذه المناطق يجب أن تحدد مسبقا وتستبعد من الاستكشاف بواسطة الحكومات، ولكن ذلك لن يكون هو الحال غالبا. ومن وجهة نظر المنشآت الخاصة (والسلطات التى تمنح الموافقة) يجب أن ينطبق شرطان قد يساعدان فى توجيه مثل هذا العمل. وأولهما هو أن المجتمعات المحلية يجب ألا تكون لديها القدرة على التكيف مع ما هو مقترح من تنمية للنفط والغاز مع الاحتفاظ فى نفس الوقت بتماسك

كياناتها الاجتماعية والثقافية، وهذا نادرا ما يحدث وإن كان يمكن أن يصدق بالنسبة لجماعات معينة من السكان الأصليين. والشرط الثانى هو ألا تكون المجتمعات المحلية التى ستتأثر بالمشروعات راغبة فى قبول التنمية. أما إذا كانت المجتمعات المحلية متحمسة بشأن هذه التنمية، ولكن وعيها بالآثار الاجتماعية السلبية لهذه التنمية غير مبنى على معلومات دقيقة، فإن المخاوف الاجتماعية لا يجب أن تستخدم كأساس لرفض مشروعات التنمية. ويجب، فى النهاية، أن تظل القرارات الخاصة بالحفاظ على التنوع الثقافى فى يد المجتمعات المحلية المعنية.

الاعتراف بالمشاركة العامة كجزء مكمل لتواصل المشروع

كما سبق القول فان الشروط الأساسية للمشاركة العامة فى كثير من الدول النامية إما ضعيفة أو غير موجودة. ومع ذلك فان المشاركة العامة (الاستشارات والمساهمة وما شابه ذلك) ينبغى أن تكون جوهرية للدعم البيئى والاجتماعى للمشروعات - وربما يهتم المتأثر بالمشروع بملكية الأرض وبالدخل وبزيادة أو نضوب المصادر الطبيعية والثقافية وباعادة التوطين والتعويض والهجرة إلى غير ذلك مما ينبغى تحديده ومعالجته. ولا شك أن نجاح المشاركة العامة يمكن أن تتوسع إلى حد كبير- بالاستعانة فى توجيه المسيرة - بعلماء الاجتماع وأساتذة علوم الانسان ذوى الخبرة.

إن التعريف بالمتأثرين بالمشروع هو المرحلة الاولى لمشاركة الأشخاص المتضررين. وحين يتم تحديدهم واستشارتهم، ينبغى إعطاء أهمية خاصة لتأمين تمثيل الأشخاص الموجودين داخل المجتمع والنساء والاقليات الذين ربما يتأثرون سلبيا بالتنمية. وفى بعض الأحيان يحتاج التمثيل أن يكون عبر وسطاء (مثلا هناك مخاطر شديدة محتمله من الاتصال المباشر بأشخاص متطوعين معزولين بما فى ذلك مخاطر المرض أو التمزق الاجتماعى). والمتأثرون بالمشروع لهم دور رئيسى فى تحديد الأنشطة الاجتماعية والبيئية، وكذلك فى تطوير استراتيجيات لزيادة مكاسب المشروعات بينما يقللون قدر المستطاع من آثارها السلبية. وعلى سبيل المثال، يدرك العديد من الجمعيات المكاسب التى تعود من جراء إشراكهم فى مراقبة التنفيذ. وهذا الاتجاه تبنته شفرون Chevron فى عملية الزلازل فى بيرو وكذلك تبنته شل فى (Camisea أنظر إطار٧).

وحتى تكون الاستشارة فعالة تماما، يلزم أن تكون هناك لغة مشتركة بين المجتمعات والجماعات، الأمر الذى يحتاج لعملية تعليمية ذات اتجاهين. وعلى الشركات ان تكون مستعدة

(إطار٧)

إشراك المساهمين أثناء تنمية المشروع: شل فى بيرو

ومنذ المراحل الأولى لمشروع Camisea فى منطقة Inca فى بيرو، التزمت شركة " شل للاستكشاف والتنمية" بمدخل تنموى مبنى على الاستشارة والشفافية والشراكة. وسينتج المشروع الغاز والمتكثفات من الاحتياطى الموجود فى San Martin, Cashirian فى حوض Urubamba الأدنى كما سيتولى المشروع بناء خطوط أنابيب بطول ٥٠٠ كيلو متر لنقل المنتجات عبر" الأنديز " إلى ساحل " ليما " . ويعتبر المشروع فى الوقت الحالى فى مرحلة تقييم التنقيب.

وتمارس شركة شل بيرو للاستكشاف والتنمية نفوذا جوهريا ودائما على تنمية المشروع، والذى يتعدى كثيرا عملية الاستكشاف - وتطبق رخصة اتفاقية الشركة على منطقتين تربطان Manu National Park، وهى منطقة من أكثر المناطق ذات الأحياء المتنوعة فى العالم. وهذه المنطقة تعتبر كذلك ملاذا للكثير من السكان المحليين، الذين يعيشون فى المستوطنات وأيضا البدو الرحل. وقد أجريت دراسة مبدئية عام ١٩٩٤ شملت استشارة العديد من المساهمين حول أنشطة - شركة شل المقترحة، انتهت إلى تحديد ثلاثة اهتمامات رئيسية تتعلق بإتاحة الوصول للمناطق التى يسكنها الخشابون أو الصيادون، ومنع تدمير وإتلاف Manu N. Park والتأكد من أن المواطنين يستفيدون من المشروع.

واستجابة للاهتمام بإتاحة الوصول لكل المناطق عاملت شركة شل المشروع على أنه عبر الشاطئ. ولتجنب الآثار المباشرة وغير المباشرة لبناء طريق داخل منطقة منعزلة، كان استخدام طائرات الهليكوبتر والطائرات المروحية (والتى لاتحتاج لمطارات) لنقل الأشخاص والمعدات للنهر. ولكى يتم فهم قضايا الأحياء المتنوعة داخل حوض "أوروباما" أشرفت شركة شل على ورشة عمل برئاسة مؤسسة Smithsonian وحضرها ٥٥ من مجموعات المحافظين لإصدار توصيات لتقييم تنوع الأحياء فى المنطقة ومدى الأهمية الاجتماعية والثقافية لها. وبناء على نتائج ورشة العمل أوكل لمؤسسة Smithsonian القيام بدراسة إقليمية تفصيلية للأحياء المتنوعة، بالاشتراك مع عدد من الجامعات والمؤسسات الأخرى لمساندة التنمية المستدامه وطويلة الأمد للمنطقة .

وتعهدت شركة شل كذلك بتقديم شبكة مدعمة من المنافع للجماعات المحلية. وبمعاونة المنظمة غير الحكومية - Pro Natura وهى منظمة دولية تقومان معا باعداد برنامج رأسمال

اجتماعى فى المجالات الرئيسية للصحة والتدريب والتعليم وقضايا المرأة واستخدام الموارد وتنمية الأعمال. ويساند هذا العمل دراسات تحليلية أساسية فى كل من هذه المجالات تدخل فيها استشارات واسعة مع مجموعات المساهمين. فعلى سبيل المثال جرى تقييم أساسى تفصيلى للصحة لتحديد انتشار الأمراض وتقييم حالة الرعاية الصحية واقتراح التحسينات. كخطوه أولى، افتتحت وزارة الصحة عيادة جديدة فى Camisea لتقديم الرعاية الصحية طويلة الأمد للمواطنين المحليين كما أنشئ نظام البطاقة الطبية لضمان أن يحصل كل العاملين والزوار على التطعيمات اللازمة . وتتولى الحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية فى الوقت الحالى عمل التشخيص الاجتماعى والاقتصادى لإرساء القاعدة القوية لمبادرات التنمية المستدامة.

وأخيرا، مع الحفاظ على الشفافية توصلت " شل" لاتفاقية مع شبكة Red Ambientaf Peruana التى تتفرع إلى ٣٥ منظمة غير حكومية اجتماعية وبيئية فى بيرو بأن يتولى طرف ثالث مستقل مراقبة أدائهم الاجتماعى والبيئى. وهذا سيتيح لمجموعات ثلاث مراقبة أى نشاط لشركة شل على أساس ربع سنوى.

المصدر: مطبوعات ومناقشات المشروع مع ممثلى شركة شل.

للاستماع والتوصل إلى تفهم وإدراك اهتمامات الجماعات وقيمهم وهياكلهم الاجتماعية (وكلما كان ذلك مناسبا) ووجهات نظرهم الفطرية حول الملكية والإشراف . كما يجب أن يكونوا مستعدين لتطوير القدرة داخل الجمعيات على الاستشاره والتفاوض وتقدير حجم وطبيعة التأثير المحتمل للتنمية إلى جانب المنافع - وأخيرا من الضرورى أن يركزوا على الوسائل المناسبة للاتصال (غالبا السمعية والبصرية أكثر من المكتوبة) وأن يتم هذا الاتصال بلغة الذين تضرروا .والطريقة المثلى أن يتم التفاعل بين الجماعات والشركات من خلال المؤسسات الموجودة بالفعل. ولدى كل الجماعات مجموعات اجتماعية تقوم من خلالها بتنظيم نشاطاتها مثل مجموعات العمل، والمجموعات الدينية والمجموعات النسائية والمدارس. أما المؤسسات الجديدة التى لم يتعرف عليها الناس بعد فينبغى تجنبها مع تفضيل المجموعات الموجودة التى يحس الناس نحوها بالراحة. وهذا لاينفى دور الوسطاء الذين يمكن أن يساعدوا فى تسهيل المشاركة العامة.

كما أن ثمة مستويات أكثر تقدما من المشاركة المجتمعية عن مجرد الاستشارة مثل المساهمة أو إصدار القرار بصورة جماعية، وهذا يتطلب اساليب جديدة من التفكير والعمل. وهناك إدراك متزايد بأهمية ما يمكن أن تضيفه هذه الاتجاهات من إسهامات فى تحسين دعم المشروعات. ومع ذلك فإن تبنى أساليب استشارية واتخاذ قرارات أكثر ديموقراطية يمكنها أن تساعد فى تطوير الوعى بقضايا لاتستطيع الشركات معالجتها. وفى كثير من الدول والتى تملك إمكانيات ضخمة لتطوير مواردها الطبيعية، تكون العلاقة بين الحكومات والجماعات غير فعالة بدرجات متفاوتة وقد نجد فى العديد من سيناريوهات المشروعات طلبا ضخما غير مشبع على المرافق الأساسية(مثل المياه والصرف الصحى) أو الخدمات (مثل الصحة والتعليم) تكون الحكومات غير راغبة أو غير قادرة على توفيرها وحيثما تكون الجمعيات غير الراضية منفصلة عن العمليات المدنية أو الخدمات والتى غالبا ماتوفرها الحكومات، فربما يصبح لامفر من أن تصير الشركات هدفا لكلا التوقعات العالمية والإحباطات اللاحقة.

واخيرا، فمن بين التحديات عمل تطابق بين مستوى المشاركة العامة لمرحلة المشروع (التى تبدأ خلال الاستكشاف) والحفاظ على الاستمرارية كلما تقدم المشروع بعد مرحلة الاستكشاف الى المرحلة التالية. ولانه غالبا ما تحدث تنازلات متكررة بواسطة شركة أو أكثر من شركات الاستكشاف الصغيرة قبل التطوير، فان الاستمرارية تصبح شيئا غاية فى الصعوبة. إن التصور العام بين شركات الاستكشاف بأن أنشطتهم لها عواقب اجتماعية محدودة، يصبح شيئا صعب تقديره. فعمليا تظهر نقطة التأثير والصراع المحتمل بصورة متزايدة فى مرحلة الاستكشاف، بينما تتصارع شركات الاستكشاف الأكثر تقدما نحو معالجة هذه القضايا (أنظر إطار ٨) وتهتم شركات التعدين والبترول الرئيسية بضمان ان تتصرف شركات الاستكشاف بصورة مسئولة اجتماعيا، وإلا سيخلفون وراءهم معارضة عامه لعملياتهم المخططة. وهذا يمكن اتمامه من خلال قوانين للسلوك فى مجالات الصناعة يتفق عليها بين الشركات الكبرى والصغرى.

تحديد مسئوليات لاقامة أنشطة اجتماعية

تحتاج مشروعات التنمية داخل القطاعات محل المناقشة غالبا وحتما أن يتولى القطاع الخاص بعض المسئولية لبعض الأنشطة الاجتماعية، إما أثناء البناء أو أثناء التشغيل وبعده. ومن الطبيعى ان يقدم القائمون على التنمية من القطاع الخاص خدمات اجتماعية تفوق كثيرا الخدمات التى تقدمها

(إطار٨)

تجنب الاحتكاك بأشخاص فرادى متطوعين من داخل البلاد اثناء مرحلة الاستكشاف: شركة موبيل فى بيرو.

من المحتمل أن يكون للاحتكاك بين عمال الاستكشاف والجماعات المحلية، آثار اجتماعية وصحية جوهرية، خاصة مع المجموعات المحلية من المتطوعين المعزولين الذين لم يختلطوا بالمجتمعات الحديثة. وقد أثبتت التجارب أن فقدان الهوية الثقافية وانتشار الأمراض المعدية يمكن أن ينتج من الاحتكاك المحدد نسبيا وهذا مع مرور الوقت قد يتطور إلى انحراف عن استمرار أساليب الحياة التقليدية ، يؤدى إلى منافسة متزايدة على الموارد الطبيعية، والاعتماد على المعونة وانهيار الهياكل الاجتماعية . وثمة مثال أخير للإدارة الناجحة للاحتكاك الممكن يأتى من شركة موبيل فى بيرو.

أثناء تقديم موبيل لمبادرتها الخاصة بالمسوح المقترحة للزلازل إلى مجموعة ٧٧ (والتى تعرف بـ (Las Piedras حدد المستشارون احتمال وجود أشخاص متطوعين فرادى . وتقع لاس بيدراس شمال حديقة مانو الوطنية: وبتوجيه من العلماء المهتمين بعلوم الانسان، أنشأت موبيل خطة طوارئ للاحتكاك بهؤلاء الأشخاص، بمساعدة فريق عمل لمعرفة رد فعل الاحتكاك. وضم هذا الفريق علماء فى دراسات علوم الانسان وإخصائيين من الأطباء ومسئولى اتصال على دراية وعلم باللهجات المحلية. وقد تم التعاقد معهم لضمان أن يكون لأى احتكاك حد أدنى من الآثار على المواطنين. وكانت الخطة تعتمد على تعليم العاملين بكل ما يتعلق بالزلازل، وتوصيل رسائل غير متضمنة الإنذار وكذلك إتاحة المساعدة الطبية.

وتم تبنّى سياسة " عدم احتكاك " وتدريب العمال على السير قدما بحذر. كما أن كل العمال تلقوا رعاية طبية مثل الأشعات والتطعيمات ضد الأمراض المعدية - وفى حاله الاحتكاك العرضى ينبغى على العمال أن يعلنوا أنهم غير مسلحين ثم ينسحبوا ويبلغوا فى الحال فريق الاحتكاك والمجموعات المسلحة القريبة. ويجب أن يتوقف العمل مؤقتا لاعطاء المواطنين المحليين على الأقل ٢٤ ساعة للانسحاب. وبعد الاحتكاك العرضى ينبغى أن يحدد فريق الاستجابة للاحتكاك ما إذا كان من الضرورى إجراء مراجعة طبية أو مزيد من الاتصالات كما أنهم سيحددون كذلك ما إذا كان موقع العمليات مثل خطوط الزلازل سوف يدمر الأراضى الداخلية أو الأنشطة التقليدية. وإذا تكررت المشاهد ينصح الفريق بضرورة إيقاف العمل بصفة مستمرة فى بعض المناطق. والحفاظ على سرية المعلومات يعتبر مبدأ هاما لمنع الخارجيين مثل الخشابين والمبشرين من الاقتراب من المتطوعين من الجماعات المحلية المعزولة.

ولم يحدث أى احتكاك مع المواطنين المتطوعين المنعزلين أثناء برنامج الزلازل الذى تولته شركة " موبيل" - ومع ذلك تفهم فريق الشركة بصورة أكبر أسلوب حياة المواطنين المحليين. بالإضافة لذلك، ساعد وجود فريق الاحتكاك وتداخلاتهم المستمرة مع العمال أثناء برنامج الزلازل، على تطوير الوعى العميق بقضايا المواطنين المحليين.

المصدر: مناقشات مع ممثلى شركة موبيل.

الحكومة للمواطنين مع تمويلها من عوائد المشروع. والقضايا الهامة التى يثيرها هذا الموضوع هى: من الذى ينبغى ان يستفيد من مثل هذه الأنشطة والى أى مدى ومن الذى سيمنع الوصول لها(وعلى أى أساس) والحدود (والترابط) بين الدولة والقطاع الخاص بشأن الأنشطة الاجتماعية.

ومن الواضح ان اكثر المستفيدين وضوحا من الفوائد هم الموظفون وعائلاتهم. وبينما القوى العاملة تجند داخليا وتعمل بعيدا عن كثير أو كل العائلات فى مناطق المشروعات، فان المزايا الاجتماعية تمتد بطبيعة الحال لمعظم الأشخاص الذين تأثروا بالمشروع . ومع ذلك فلان المشروع يجند أشخاصا من خارج المنطقة وحيث تكون الهجرة مقرونة إما بالعمل أو الأمل فى العمل وتغير من ديموجرافية منطقة المشروع، فان حدود توزيع المسئولية الاجتماعية تصبح أكثر تعقيدا وفى هذه الحالة، تصبح اعتبارات العدالة الاجتماعية هامه، خاصة اذا كان تحسين أحوال الموظفين حديثى الالتحاق بالعمل غالبا ما يقارن بحالات الفقر الملحوظة أو الفعالة التى يعيش فيها المواطنون المحليون. وقد حدثت أمثله حاده لمثل هذا الوضع حينما تم نقل استغلال وإدارة الموارد المعدنية من القطاع غير الرسمى لقطاع التعدين الرسمى، أحيانا بالتدخل الفعال من قبل القوات المسلحة للدولة (أنظر إطار٤) .

ومهما كان الأمر معقدا فلا شك أن ثمة بعض المعايير الأساسية التى يمكن تطبيقها لمساعدة المؤسسات فى تحديد مدى الأنشطة الاجتماعية البعيدة عن التناول الفورى لقوه العمل .

أولا: حينما تكون الهجرة إما أساسية (أو نتيجة لا مفر منها) للمشروع، فالمدافع عن المقترح يجب أن يكون مستعدا لتقديم بعض الأنشطة الاجتماعية البعيدة عن متناول القوى العاملة .

ثانيا، حين يكون من المحتمل أن يزيد المشروع العبء على الأنشطة الاجتماعية الموجودة أو

يولد طلبا لأنشطة اجتماعية جديدة، يجب أن يتم تدعيمها. فعلى سبيل المثال إذا كان مشروع توليد قوى مائية قد يزيد من حالات الملاريا أو أمراض ناقلة للجراثيم، ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار بعض الاجراءات للتحكم فى المخاطر مثل خدمات صحية مطورة أو ترتيبات لوجود شبكات واقية أو أسلاك تطرد البعوض يزود بها المعرضون أكثر للاصابه بالملاريا.

ثالثا: عندما يمثل المشروع المصدر الرئيسى للعمالة فى منطقة ما، فان الجماعات المحلية يجب ان تستفيد من فرص العمالة. وهذا يمكن تحقيقه من خلال التوظيف المنفصل للمواطنين المحليين، والتدريب أو التعليم لرفع مهاراتهم، والمساعدة فى تطوير العمل لتقديم خدمات معاونة وهكذا.

رابعا: وينبغى تفادى استخدام السلطة الأبوية لصالح ترك المستفيدين يحددون طبيعة الأنشطة الاجتماعية المطلوبة. والمساهمة العامة فى هذا الشأن ضرورية إذا كان المستهدف الوفاء بالحاجات والرغبات الحقيقية للجماعات.

وبينما تكون العوائد على الاستثمارات فى التكنولوجيا المسيطر عليها بيئيا ملموسة ومبرره بالفعل، فان الاستثمار فى المبادرات الاجتماعية والمجتمعية غالبا ما تؤخذ على أنها اختيارية. أما تمويل القطاع الخاص للأنشطة الاجتماعية(بمعناها الأوسع) فغالبا ما كان يخصص بطريقة سلطوية وكيفما اتفق. ومع ذلك يظهر نوع من الإجماع بين مجتمع الأعمال على أن الاستثمار فى الأنشطة الاجتماعية والمجتمعية لا ينبغى أن يعتبر اختياريا، ولكنه جزء ضمنى من أداء الأعمال وواقعيا جزء من رخصة التشغيل التى تقدمها الجماعات المحلية ، ومع ذلك اذا كان هناك اتجاه لمساندة أوسع لهذا النوع من التفكير، إذا يتعين أن تصبح التكاليف الاجتماعية المرافقة إلى جانب منافع العمل، أكثر تحديدا ووضوحا.

وهناك عامل يعرقل تخصيص التكاليف والذى يمكن أن يطلق عليه "الالتزام الزاحف بالأنشطة الاجتماعية" ففى المراحل الأولى لتطور المشروع (الاستكشاف ودراسة الجدوى الأولية) تتجه الحكومات لفرض قليل من القيود على الشركات الخاصة ، لأنها تكون حريصة على تشجيع التعريف بالموارد المكتشفة: ومع ذلك، فحينما تتقدم المشروعات نحو مراحل الجدوى والموافقة، فقد تفرض الحكومات (والجماعات المحلية) مطالب إضافية لأنشطة اجتماعية ربما تكون خارج نطاق اى تقليل فى التكلفة الاجتماعية المنصوص عليها خلال عملية التقييم الاجتماعى. وحينما تكون العوائد على

الاستثمار حدية فان مثل هذه التكاليف قد تؤثر بشدة على فعالية المشروع. وبالتالى، فان المؤسسات عليها أن تهدف الى تعيين حدود مسئولياتها المتطورة الخاصة بالأنشطة الاجتماعية أثناء مفاوضات المشروع والتى ينبغى أن تدرج فى الامتيازات المتضمنة فى الاتفاقية.

ولا شك أن تعيين الحدود والارتباط بين الدولة والقطاع الخاص بشأن البنود الاجتماعية يعتبر مسألة معقدة. فعلى المؤسسات أن تهدف إلى استكمال مسئوليات وشروط الحكومة، فى مقابل استبدالها بالمثل القائل " إذا لم تنكسر لا تحاول تثبيتها " وكلما أمكن فان هذه الاجراءات المكملة يجب أن تهدف الى زيادة قدرة المؤسسات الحكومية على إتاحة الأنشطة الاجتماعية كأساس للدعم طويل الأمد بعد انتهاء المشروع (أنظر إطار ٩) وأخيرا، ينبغى أن توجد حدود لمسئوليات القطاع الخاص من أجل الأنشطة الاجتماعية إذا ما أريد للدعم أن يتأكد.

التوجه نحو العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل والتعويض والاستثمارات الاجتماعية الأخرى

من المهم تحديد نوعية أى مناقشه حول العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص من خلال الاعتراف بشرعية نشاط القطاع الخاص ذى التركيز على الربح. إن أدوار ومسئوليات القطاع العام والخاص مختلفان تماما. ومع ذلك فإذا أريد للمشروعات التى يشرف عليها القطاع الخاص أن تتوسع، فمن الضرورى معالجة قضية توزيع الدخل كلية من خلال كلا الطرفين. والغرض من ذلك ينبغى ان يكفل وصول جزء من دخول المشروعات للمساهمين الرئيسيين إما مباشرة أو عن طريق غير مباشر بأسلوب عادل ومنصف.

إن الحكومات تتحصل على الدخل مباشره من مشروعات القطاع الخاص من خلال الضرائب أو الرسوم أو الأسهم. وفى معظم الأحيان يدخل مثل هذا الدخل لخزائن الدولة لاستخدامات متعددة ورغم ذلك، فان جزءا من هذا الدخل يخصص أحيانا للأنشطة التنموية فى موقع المشروعات حتى يضمن أن الذين يضارون أكثر من المشروع يستفيدون من منافعه (أنظر إطار ١). وهذه المزايا قد تتضمن مرافق محسنة وخدمات تعليم أو الوصول إلى تمويل للمبادرات المحلية. والبديل الآخر أن تقدم الحكومة جزءا من العوائد على استثماراتها داخل المشروعات بصورة مباشرة لهؤلاء الذين أضيروا منها.

هل ينبغى ان تهتم المؤسسات الخاصة بتخصيص عوائد المشروعات التى تمتلكها الدولة؟ إذا لم

(اطار٩)

إنشاء قدرة مؤسسية للتنمية المجتمعية المستدامة: الشركة البريطانية للبترول فى كولومبيا

إن الفلسفة التى تنطوى عليها استراتيجية التنمية المجتمعية للشركة البريطانية للبترول فى مقاطعة Casanare فى كولومبيا هى مساعدة سلطات المقاطعة والبلدية على تنمية قدرات إدارة احتياطيات البترول الضخمة كأساس لتنمية مستدامة طويلة الأجل للجماعات المحلية.

ويعد مواطنو كازاناري المائتى ألف أساساً من المزارعين وتصل الدخول غير البترولية لحوالى نصف الدخل القومى تقريبا وتعتبر قوة العمل غير مؤهلة نسبيا أما معدل البطالة فهو مرتفع والهيكل الصحى غير كاف. وتساعد مجموعات العصابات (التى تعارض مبدئيا تصدير النفط الخام) إلى جانب الأوضاع المتردية لكثير من المواطنين فى خلق بيئة غير مستقره سياسيا واجتماعيا. وقد أدى اكتشاف النفط وبدء الانتاج فى حقل Cusiana عام ١٩٩٤ إلى توقعات عالية لمستقبل أفضل للعمالة والاستثمارات فى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أعدت الشركة البريطانية للبترول وشركاؤها استراتيجية استثمار اجتماعى طويل المدى عرفت باسم Casanare 2000، وهى تلخص رؤية الشركاء لتطوير مصادر الهيدروكاربون الموجود فى كازاناري . وهذه الرؤية تحدد استراتيجية للتكامل مع كازاناري والتى ستساعد مع مساندة السلطات والجماعات المحلية على تمكين الأهالى من الحصول على مزايا هذه الموارد والفرص الاجتماعية والاقتصادية التى يمكن أن يقدمها النفط ومشتقاته.

ويعتبر ذلك جزءا من مساهمة الشركة البريطانية وشركائها فى إقامة الأسس لتنمية مستدامة فى كازاناري، بالاشتراك مع السلطات البلدية والجماعات المحلية، من خلال إدارة دقيقة للدخول التى ستؤول إلى كازاناري. وطبقاً لنصوص التشريعات فى كولومبيا والخاصة باستغلال الموارد الطبيعية، من المفروض أن تحصل السلطات الاقليمية والبلدية على أكثر من مائة مليون دولار أمريكى عام ١٩٩٧ - لقد قدمت الشركة البريطانية وشركاؤها برامج تدريبية متسعة لتلك السلطات فى التخطيط الاستراتيجيى، والميزانية ومجالات أخرى مخصصة لضمان الإدارة السليمة للدخول. وتعتبر استراتيجية كازاناري ٢٠٠٠ مثالا حيا لمحاولة تحويل رأس المال الطبيعى إلى رأس مال اجتماعى وبشرى ومنتج كأساس للتنمية المستدامة. وتتضمن المبادئ التى تعزز الاستراتيجية الحفاظ على حوار مفتوح ومستمر مع الجماعات والسلطات .

وقد تحددت أولوية برامج العمل الاجتماعى التى ستمول ، من خلال حوار مفتوح ومستمر لمدة أربع سنوات ، والذى بدأ تدريجيا مع السلطات ومع الجماعات. ويشمل ذلك: الاستثمار فى المرافق العامة مع اشتراك ومساهمة عينية من الجماعات المحلية (تم إنهاء ٥٠٠ مشروع فى أعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦) وبرامج التنمية البشرية التى تركز على التعليم الفنى والمهنى(أكثر من ٥ آلاف طالب تدربوا فى نفس الفترة) وتنمية اقتصادية إقليمية من خلال برامج زراعية ومشروعات صغيرة وأنشطة بيئية تشمل برامج المحافظة على الغابات وإعادة تأهيل وحماية مستودعات الأمطار.

المصدر : مطبوعات المشروع ومناقشات مع ممثلى الشركة البريطانية للبترول.

يناقش القائمون على التنمية مثل هذه القضايا وفى غياب الآليات الشرعية لاقتسام الموارد، فان الموارد ستوجه دون شك لخزينة الدولة، دون اعتبار خاص للمصالح المحلية. وهذا يقود فى معظم الأحيان لشعور بالاستياء من جانب الجماعات المحلية وفى بعض الأحيان، ينتهى الأمر إلى حدوث عدم استقرار. وبالتالى، فان المؤسسات التى يهمها التنمية المستدامة ينبغى ألا تهتم فقط بمثل هذه القضايا، لان العداله الاجتماعية مكملة لاستمرارية المشروع. ولاشك أن حل القضايا المرتبطة بمبادئ تخصيص موارد المشروع ينبغى أن تدرج فى مفاوضات المشروع مع الحكومات وتنعكس فى اتفاقيات الامتياز.

وحيثما يتم تطوير اتفاقيات مشاركة الموارد، فان أسلوب آليات المكاشفة يكون ضروريا لضمان وصول المنافع مباشره للمستفيدين المراد توصيلها لهم ولايساء تخصيصها. علاوة على ذلك، فإن الوقت المتوقع بين بدء المشروع وتوصيل الفوائد المستحقة للمواطنين المحليين ينبغى أن يعرف بوضوح للمستفيدين. وكان تأخير تقديم الفوائد لمالك الأرض فى عملية Chevron فى Kutubu (لأسباب غالبا خارجة عن إرادة شفرون) عاملا أساسيا فى تفاقم مطالب مالك الأرض. أما العوامل الاخرى فكانت التوترات بين بعض المساهمين الكبار وتوقع ان الفوائد ينبغى أن تكون ملازمه للاستثمار(قبل توفر الموارد والأرباح - التى ترتبط معظم الفوائد بها).

والعداله الاجتماعية يلزم أن تكون كذلك ذات أولوية أولى عند تحديد وتخصيص التعويض. وتؤثر المشروعات التنموية دون شك (أو من المتوقع أن تؤثر) على المساهمين فى عدة نواحى .

ويتوقف اختلاف درجة التأثيرات على عوامل مثل مدى اعتماد الأشخاص على الموارد الطبيعية، وعلى النوع والسن والحاله الاقتصادية والحاله الاجتماعية(مثلا الهندوس فى الهند). والنساء والمسنون والفقراء والأقليات العرقية أو المواطنون المحليون كلهم معرضون لتحمل عبء تأثير التنمية غير المتجانسة (أنظر إطار ١٠) والذى يتعين أن يترجم الى ترتيبات للتعويض على المستوى المحلى.

وعند تقديم التعويض للأشخاص المضارين ينبغى تجنب إغراء إنفاق مبالغ على المشكلة إذا أريد تحقيق الدعم الاجتماعى. والتعويض المالى المرتبط بالقيمة السوقية للموارد لا يحتمل أن يعكس قيمة الأصول للأشخاص المضارين، كما أنه يلقى خطأ عبء تخفيف حدة التأثير المضاد على من أضيروا مباشرة وقد يخلق نوعا من الاعتماد على المانح . وعند تحديد التعويض للأسر أو الأشخاص الذين تم ترحيلهم بسبب مشروع ممول من القطاع الخاص، تكون القضية الرئيسية التى ينبغى اثارتها هى ما اذا كان التعويض كافيا للحصول على مسكن مناسب(دخل مدعم) وما اذا كان المتلقون للتعويض لديهم القدرة على الاستفادة الكاملة من التعويض. واثراء الشخص غير المعتاد على النقود الكثيرة دون شىء من الرقابة أو الإرشاد لكيفية إدارة هذه الأموال نادرا ما يتم دعمه . أما التعويض الذى أساسه المجتمع حيث تؤول المكاسب للجماعات ككل تحت رقابه سلطة مسئولة فيكون غالبا هو الأفضل: والتقييم الاجتماعى المرتبط بالتقييم الاقتصادى للآثار الاجتماعية، يجب أن يشكل أساسا لتحديد مستوى التعويض كما ينبغى تطبيق مفهوم التناسب أى كلما ارتفع مستوى الضرر زادت نسبة التعويض.

ويتعين كذلك أن تطبق مبادئ العدالة الاجتماعية والدعم على باقى الأنشطة الاستثمارية الاجتماعية والتى يتولاها الضامنون. وفى هذا الشأن فإن النفقات الأساسية يمكن أن تكون ذات فوائد فى تقويم برامج التنمية المجتمعية والاجتماعية خاصة حيثما تؤدى هذه البرامج إلى الاستقلالية وعدم الاعتماد على المنشأة أو المؤسسة أو وحدة التشغيل ويكون بقاؤهم غير معتمد كلية على وجودها (أنظر إطار١١)

(إطار ١٠)

توزيع الدخل وتعويضات مشروع Lihir فى Papua بغينيا الجديدة

فى عام ١٩٩٥ أعطت حكومة بابوا بغينيا الجديدة تصريحا خاصا بالتعدين للسماح ببناء وتشغيل منجم ذهب Lihir لشركة إدارة Lihir وهى فرع من Rio Tinto . وقياسا على دراسات اقتصادية واجتماعية سابقة أدركت الشركة أن المشروع سيؤثر بعمق وبصورة لا يمكن تغييرها على اسلوب الحياة التقليدى فى Lihir .

ومن منطلق التمسك بالثقافات المحلية تعتبر الأرض أكثر الأصول ثراء وتخضع لقوانين عرفية بالنسبة لحقوق حيازه وميراث الأرض ومع أن ملكية الموارد الطبيعية تظل فى يد الدولة طبقا لدستور غينيا الجديدة، فإن حائزى الأراضى يعتبرون الموارد التى فى باطنها عرفياً من بين مكونات أراضيهم.

وقد كشفت تحريات مكثفة حول الأراضى أنها ملك لمجموعات من الأسر من العشائر الست فى Lihir وتوابعها الثمانية عشر. وقد ساعد موظفو الشركة والحكومة الملاك على تكوين جمعية من الملاك لتمثيل مصالحهم فى المباحثات. وقد مثلت هذه الجمعية وسلطات الحكومة المحلية (سلطة تنمية Nimamar) مجتمع Lihir كمشاركين نشطين فى المباحثات.

وتمخضت المفاوضات عن الموافقة على حزمة من المنافع المتكاملة تشمل توزيعا للدخل والتعويضات كالتالى:

- مبالغ مقابل الأضرار والإزعاج واستخدام الأراضى ومواردها.
- تقديم دعم للتنمية ومساعدة للمشروع.
- إنشاء صناديق ائتمان معيشية لتقديم العون للجماعة وللتنمية البشرية حين يتوقف العمل فى المناجم.
- تدبير المبالغ اللازمة للتنمية التعاونية لخطط إعادة التأهيل.
- حصول Lihir على نصف العوائد التى تبلغ ٢٪ تذهب ٦٠٪ منها لسلطة تنمية Nimamar ونسبة ٤٠٪ للملاك الذين أضيروا على أن يوضع جزء من هذه النسبة كائتمان للأجيال القادمة .
- إنشاء صناديق ائتمان (بمشاركة من الملاك) لإدارة تدفقات الأرباح.
- تملك أهالى Lihir ٨,٥٥٪ من حقوق الملكية فى المشروع الذى سيدر ٧٢٥ مليون دولار سيتم إدارتها من خلال صندوق.

ومع الاعتراف بأهمية العمل مع الجماعات، قامت الشركة بتمويل برامج تهدف إلى

تحسين نوعية الحياة بينما تقوم بمساندة أساليب الحياة التقليدية والعادات والتى يعتبرها أهالى Lihir جوهرية للمحافظة على دعم الاستقرار داخل الجماعة. ويتضمن ذلك الإمداد بالمياه والخدمات الطبية ومنع انتشار الأمراض وبرامج المساعدات التعليمية. وقد أدركت الشركة كذلك التأثير غير المتكافئ للمشروع على النساء - كنتيجة للضغوط على العلاقات التقليدية داخل الأسرة. وقد عينت الشركة موظفة من أهالى Lihir للتنمية الاجتماعية والتى أسست جمعية للنساء بهدف تدعيم وتطوير تعليم النساء وتدريبهن ومساهمتهن فى اتخاذ القرار وفى التوعية الصحية وما إلى ذلك.

ومن أهم المبادرات التى تدعمت من خلال جمعية الملاك برنامج إصلاح المجتمع. ويهدف هذا البرنامج إلى إصلاح وتقوية وتطوير النظام القبلى فى Lihir كوحدة أساسية للنظام داخل الجماعات المحلية والمجتمع ككل، بحيث تدمج كل البرامج الاجتماعية وتنمية الجماعات لضمان إيجاد مدخل منسق للتنمية ، ومساعدة أهالى Lihir على التعامل مع التغيرات الاجتماعية الناتجة عن إقامه مشروع المنجم والتعرض المتزايد للمتغيرات التى تحدث فى بابوا بغينيا الجديدة.

المصدر: إدارة التعدين البيئى مجلد ٤ رقم ١ ومناقشات مع ممثلى Rio Tinto.

تكوين الشراكات لدعم التنمية المستدامة

ينزايد تكوين الشراكات بين الشركات الخاصة والمنظمات ذات القدرة الموجودة على الساحة لتقديم خدمات اجتماعية أو تدعيم تنمية اقتصادية واجتماعية (مجموعات من الجامعات أو منظمات غير حكومية أو حكومات محلية، أو مؤسسات تمويل دولية). وتتضمن مزايا الشراكات تعبئة موارد اكبر(مالية ومهارات وما الى ذلك) مما تم تحقيقه ، وخلق الاحترام والتفاهم بين الأعداء المحتملين، ونقل المعرفة والمهارات والتكنولوجيات بين الشركاء وينبغى على الشركات أن تتبع بنشاط محاولات الشراكه لتقديم البرامج الاجتماعية لدعم التنمية المستدامة.

وثمة اعتراف تزايد بالاعتماد المتبادل بين قضايا التنمية والبيئة، والحاجة إلى المشاركة بين الدول والقطاعات لمعالجة هذه القضايا المعقدة. وقد شجع منتدى قيادات الأعمال الذى يرأسه اميرويلز وهو منظمة غير حكومية مقرها لندن، استخدام المشاركة من خلال الأعمال، وطرح توجيهات عملية عن كيفية تحقيق ذلك فى مطبوعتين رئيسيتين: "المشاركة من أجل التنمية المستدامة" "ورجال الأعمال

(إطار١١)

الدور التنموى المتطور لمؤسسة San Isidro فى Montelibano كولومبيا

قبل أن تبدأ شركة CMSA فى البحث عن النيكل عام ١٩٨١ فى Montelibano فى كولومبيا، لم يكن لدى الجماعات المحلية أدنى إمكانية للحصول على تسهيلات صحية او تعليمية أو مياه شرب أو خدمات صرف. كان الاقتصاد المحلى زراعيا فى الأساس والكنيسة الكاثوليكية هى الوسيلة الرئيسية للتنمية الاجتماعية والتزمت الشركة بإقامة الأنشطة - التنموية والاجتماعية للجماعات وبعد استشارة الأساقفة بالمدن القريبة تكونت مؤسسة San Isidro بهدف بناء كوبرى بين مقر الشركة والمواطنين المحليين. ومع مرور الوقت ، نفذت المؤسسة بنجاح الكثير من المشروعات نيابة عن الشركة للمساعدة فى رفع مستوى خدمات التعليم والصحة ومياه الشرب والصرف الصحى للجماعات المحلية.

وفى عام ١٩٨٨ تطورت المؤسسة من تقديم برامج الشركة الاجتماعية إلى القيام بدور استراتيجى أكثر تنموية. فقد بدأت فى جذب اعتمادات من مانحين آخرين وكونت تحالفات مع منظمات غير حكومية اخرى مثل Actuar و Fundecor اللذين كانا مشاركين فى سلسلة من الأنشطة الاقتصادية صغيرة الحجم. وبالتعاون مع مجموعات من الجماعات المحلية وبعض المؤسسات مثل الصليب الأحمر أنشأت المؤسسة صندوقا لتناوب المشروعات الصغيرة (صندوق San Jorge والذى يمول مشروعات التنمية الصغيرة). وتحت إشراف مدير المؤسسة قامت كذلك بإضافة مقترح المساهمة لتنمية الجماعات والذى يعزز الوصول إلى كل الأنشطة. وفى عام ١٩٩١ نشأت علاقات وثيقة بين Accion Internacional ومؤسسة تابعة لجامعة Cali والتى ساعدت فى توسيع قدرة المؤسسة على التنمية المشتركة. كما أنها ساهمت فى تقوية الروابط المباشرة بين الشركة والجماعات المحلية.

وبعد ذلك وفى عام ١٩٩٤ تبنت مؤسسة San Isidro استراتيجية لتقييم المشاركة وأعادت بناء عملياتها لتعكس مدخلها الجديد. وقد توصلت لرؤية تقول " نحو Montelibano التى نرغب أن تكون" والتى تقدم إطارا لإدارة البرنامج التنموى ذى الأسس الأربعة للمشروعات الصغيرة والتنمية الاجتماعية، والصحة ومساهمة الجماعات، والتعليم والمواطنة ، وصيانة الأحياء المتنوعة والتقدم الاجتماعى. ويشمل ذلك أنشطة الشركة فى التنمية الاجتماعية والمجتمعية. إن تطور المؤسسة من إدارة برامج الشركة الاجتماعية إلى كيان مستقل يعمل دون أن يعتمد على الشركة، سيضمن مساعدتها المستمرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد أن يغلق المنجم.

المصدر : مؤسسة San Isidro . طبعة ذكرى إنشائها الخامسة عشرة.

كشركاء فى التنمية "وبناء على خبرة المنتدى فى سلسلة طويلة من المشاركات، فقد قام بتحديد عدة عوامل عامة للنجاح يمكن تلخيصها فى التالى:

- قيادة قوية ورؤية لدى شخص أو عدة أشخاص.
- تركيز وهدف واضح، مبنى على تبادل المنافع لدى كل الأطراف.
- هيكل إداره متفق عليه وأنظمة للتشغيل ، واتخاذ القرار،وحل الصراعات والتقييم ، وما إلى ذلك.
- الاتصالات الجيدة بين الشركاء.
- المساواة فى المساهمة والمشاركة للمساعدة فى خلق ملكية مبسطة من خلال الوسطاء المناسبين.
- التطبيق المحلى والملكية.

كل هذه العوامل كانت واضحة إلى درجة ما فى توجه الشراكة نحو تطوير قدره الإدارة البيئية طويلة المدى فى كازاخستان (أنظر إطار١٢) وفى أعمال شيفرون مع الصندوق العالمى للأحياء البرية فى بابوا بغينيا الجديدة(أنظرإطار١٣)

والعمل كشركاء فى جعل التنمية أكثر تواصلا داخل قطاعات المصالح قد يأخذ أشكالا متنوعة. وهناك دور هام للمشاركة يمكن أن تلعبه الجماعات والهيئات غير الحكومية وهو المساعدة فى تخفيف الأعباء الاجتماعية أو المساهمة فى برامج التنمية المجتمعية . وبصورة متزايدة تدرك الشركات منافع هذه الأشكال من الاهتمامات العامة . وثمة دورهام ثانى للجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وهو مراقبة التوافق والتطابق مع الأهداف المتفق عليها (أنظرإطار٧)

ويختلف المدى الذى تصبح معه الشركات شركاء نشيطين ، إلى حد كبير. ولدى الأغلبية استعداد للبقاء مرتبطين لحد ما وبصورة نشطة بينما من الناحية الأخرى القصوى تكون الشركات على استعداد لتحمل التكاليف المالية ولكن ترغب فى الحد الأدنى من المدخلات فى الأنشطة التى تعتبرها غير هامة. ومع ذلك، فإن معظم الشركات القائدة تعتقد أن المسؤليات التى تندرج ضمن اهتمام الجماعات لا يمكن ببساطة أن تمول خارجيا. إن اهتمام الجماعات يجب أن يكون نشاطا فى

(إطار رقم١٢)

المشاركة فى تطوير قدرة الإدارة البيئية: BG Pic فى كازاخستان

كانت مساندة شركة BG Pic لتنمية قدرات الإدارة البيئية فى كازاخستان مثالا طيبا على أماكن زيادة رأس المال البشرى، بدعم من الدخول الناتجة عن استغلال البترول والغاز. ومن خلال معالجتها لتكنولوجيا البيئة قدمت BG تمويلا رئيسيا لإنشاء درجة ماجستير فى العلوم البيئية والإدارة فى أكاديمية البناء والمعمار فى "آلمأتا" عاصمة كازاخستان. والبرنامج فى سنته الثالثة ينبغى أن يمول ذاتيا وبصورة مستدامة فى خلال خمس سنوات منذ بدئه. ويبدو أنه أقيم ليكون مثالا ممتازا لكيفية نجاح المشروع الخاص (أو مؤسسات التنمية) فى تطوير المشاركة مع المؤسسات الأكاديمية.

وقد بدأ الإدراك بالحاجة الماسة للتدريب الداخلى المتطور على الإدارة البيئية فى كازاخستان منذ وقت طويل . حيث أبلغ رئيس مجلس الوزراء المدير التنفيذى لشركة BG بهذا الأمر، ونتيجة لذلك عرض المدير تمويل برنامج تدريب على التكنولوجيا البيئية لنقل المعرفة الغربية للإدارة البيئية فى كازاخستان . لقد أصبح البرنامج فعالا للغاية ويمكن إرجاع نجاحه لعدة عوامل:

أولا : تم تناول الأعمال التمهيدية بطريقة منظمة. تعاونت الشركة مع جامعة ساوث هامبتون بالمملكة المتحدة وأجرت اتصالات مع الأكاديمية الاولى ومؤسسات البحث داخل كازاخستان لاختيار شريك محلى مناسب. كما تم استثمار الوقت والجهد الكافيين لتطوير المساعدة لبرنامج الماجستير فى داخل أكاديمية البناء والمعمار ومع السلطات المحلية الذين كانوا يشكون فى اقتراح الشركة. وفى هذا الصدد، كان تأييد عميد الأكاديمية جوهريا فى تحويل الشكوك إلى حماس.

ثانيا: التزمت الشركة بضمان الدعم طويل الأمد للبرنامج منذ البداية حيث قدمت التمويل الرئيسى لإنشاء الهيكل الاداَرى، وإعداد معمل، وتوظيف أستاذ مقيم من المغتربين متخصص فى تكنولوجيا البيئة. ولدعم قدرات إدارة كل مجالات هذا البرنامج (ماليا وتكنولوجيا وإداريا) تم الحصول على تمويل إضافى خارجى من شركة خاصة ومنظمات دولية ومؤسسات لإمكان تدريب أعضاء هيئة تدريس فى الخارج. بالإضافة لذلك ، قامت مجموعة من المشروعات العامة والخاصة التى تعمل فى كازاخستان بتمويل بعثات دراسية شاملة تكاليف الدراسة والمعيشة.

ولمزيد من دعم استمرارية البرنامج، تلقى أعضاء هيئة تدريس أكاديميون تدريبات لتطوير

مقترحات بحثية بالاشتراك مع مؤسسات أخرى لتمكينهم من التقدم لتمويل البحث - وقد تم هذا من خلال الحصص وأعطيت للأكاديمية عده مشروعات بحثية أوربية. ومن المتوقع أن يمول المشروع ذاتيا بالكامل خلال عامين بدون أى مساعدات من الشركة أو من جامعه ساوث هامبتون.

المصدر : مناقشات مع ممثلى الشركة وجامعة ساوث هامبتون.

(إطار١٣)

مساعدة الجماعات بتنمية مستدامة: شركة Chevron والصندوق العالمى للأحياء البرية العالى فى بابوا بغينيا الجديدة

كانت حماية البيئة والمحافظة على التعدد الثقافى المحور الرئيسى لتنمية مشروع Ku-tubu للبترول فى بابوا بغينيا الجديدة، والذى تديره شركة Chevron نيابة عن شركائها فى المشروعات المشتركة. ويقع حقل البترول بالقرب من البحيرة القديمة فى Kutubu بمقاطعة الهضبة الجنوبية. ويصدر البترول بواسطة خط أنابيب طوله ٢٦٤ كيلو مترا حتى المحطة البحرية من خلال حوض نهر Kikori وهو مقر سكن ٢٠ ألف شخص من ١٢ مجموعة عرقية يعتمدون على النهر فى التنقل والطعام وعلى الغابات المطرية الاستوائية المتنوعة فى أحيائها البيئية والقريبة من النهر وذلك فى الزراعة والصيد اللذين يعيشون عليهما.

وبين أولويات شركة Chevron رفع مستوى معيشة الجماعات المحلية، دون اى تغييرات سلبية على أسلوب حياتهم التقليدى. وتهدف برامج شئون مجتمعات Chevron إلى تدعيم الاعتماد الذاتى للجماعات المحلية فى تعاملاتهم مع الشركة والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وقد عزز برنامج تمليك الأراضى لمائتى مواطن من الجماعات المحلية والذى ساعدهم على دمج الأراضى التقليدية فى الحيازة الرسمية للأراضى، عزز ذلك البرنامج هذا المدخل كما أتاح لمجموعات الملاك الحصول على نسب من الأرباح، والمساعدة فى إدارة تلك الاعتمادات من خلال حسابات مسجلة طبقا لسندات ملكية مجموعات الأراضى المندمجة. ولقد أنشئت جمعيات تنمية القرى فى كل من الثمانين قرية فى نطاق مناطق المشروع للمساعدة فى تحديد أولويات التنمية المحلية. كما قدمت الشركة كذلك مساعدة فى بناء المدارس والعيادات وخزانات المياه والتدريب فى مجالات التغذية والصحة استجابة للأولويات المحلية. وثمة أولوية أخرى وهى برنامج التدريب لتنمية مواهب العاملين فى حقول البترول لمساعدة الجماعات المحلية والمواطنين الآخرين على الاستفادة من فرص العمالة فى الشركة - والصناعة ككل.

وتقدم البيئة الأساسية المرتبطة بمشروع Kutubu فرصا للتنمية الاقتصادية للموارد الطبيعية غير المرتبطة بالبترول. ومع ذلك فهذا يشكل إمكانية إفساد البيئة الطبيعية والاجتماعية إلا إذا تم إدارتها بأسلوب الدعم طويل المدى. ولتعزيز هذا المدخل نشأت مشاركة بين الصندوق العالمى للأحياء البرية وشركة Chevron الأمريكية والسلطات الوطنية والمحلية لإقامه مشروع متكامل للحماية والتنمية. وتهدف مبادرة الصندوق العالمى إلى مساعدة الجماعات المحلية فى أراضى حوض نهر Kikori التى تبلغ مساحتها ٢,٥ مليون هكتار على إقامة نموذج لتنمية بيئية مستدامة ، لحماية الأحياء المتنوعة ورفع مستوى استخدام الموارد ، وكذلك لتوفير فرص عمالة محلية حينما تنضب الموارد البترولية.

وقد طورت مبادرة مشروع التكامل للحماية والتنمية بتفهم وتصديق ومشاركة من الجماعات المحلية وملاك الأراضى من قبل فريق عمل متعدد الأنظمة. وتضمنت الأنشطة التى يتم تقييمها الحفاظ على أخشاب الغابات بيئيا والسياحة وإنشاء المناطق المحمية والزراعات المحسنة. ومن المتوقع أن يعمل المشروع باكمله بواسطة المواطنين المحليين فى خلال ست سنوات.

المصدر: مطبوعات المشروع ومناقشات مع ممثلى شركة Chevron

الاتجاه السائد إذا قدر للشركات المحافظة على تشغيل ترخيصها غير الرسمى.

إنشاء آليات للتمثيل طويل المدى للمساهمين وحل الصراعات

لايجب أن تنتهى المشاورات والمشاركة العامة بعملية الموافقة على التخطيط بل يلزم ان تستكمل باندماج الجماعات المحلية أثناء حياه المشروعات . ولا شك أن مدى أنشطة تنمية المجتمع تساندها الكثير من الشركات الخاصة تقدم دليلا على الالتزام باندماج طويل المدى مع الجماعات المحلية . ومشاركة الجماعات فى تطوير هذه الأنشطة تزايد شيوعا فى مقابل تقدم الخدمة بطريقة سلطوية دون التعرف على الآراء المحلية. ورغم ذلك مازالت بعض المنظمات ذات البرامج التنموية المجتمعية الممتازة تحاول التعامل بفاعلية مع المواقف المتضاربة.

وبصورة مثالية، ينبغى أن تنشئ الشركات والجماعات وسيلة لحل التباينات التى لا يشترك فيها أطراف خارجيون، على شرط أن تكون هذه الوسيلة مبنية على الثقة والتفاهم - ورغم ذلك فلو كان من الضرورى يتعين أن تضم آليات حل المشاكل المعقدة للمجتمع أو مآسيه، مثل منابر التحكيم،

وكالة أو شخص خارجى محايد وله ثقله.

وقد تتعثر أحيانا المشاورات ومشاركة الجماعات ذات المستويات المتقدمة من خلال عدم توازن القوى المتوقع بين الشركات المساهمين وفى هذا الصدد، فإن الوسطاء - أشخاصا أو منظمات أو طرفا ثالثا - يمكنهم أن يلعبوا دورا فعالا فى تسهيل مشاركة الجماعات وينبغى أن يعتبر الوسطاء حكاما مستقلين ويقبلهم جميع الأطراف اذا كان من المفروض أن يحققوا الدور المنوط بهم وهو تقريب وجهات نظر كل الأطراف فى اجتماعات مناسبة للمناقشة مع التوصل إلى رأى متوازن حول القضايا محل النزاع. ويمكنهم كذلك أن يقدموا هيكلا مؤسسيا فعالا لمساندة المشاركة العامة المتطورة وطويلة الأمد.

تقييم فعالية الاستثمارات الاجتماعية

تقتضى الطبيعة المحدودة للموارد المتاحة من أجل مبادرات التنمية الاجتماعية والمجتمعات، والطبيعة الضاغطة للكثير من الاهتمامات التى تبحث لها عن علاج(مثل الخدمات الصحية أو التعليمية غير الكافية)، تقتضى ضرورة قياس فعاليتها بالاضافة لذلك، إذا كان دعم مشروعات البترول والغاز يحكم عليه بمقياس المكاسب فى رأس المال الاجتماعى والبشرى إلى جانب المعايير البيئية، فمن المهم عند تقييم هذه المكاسب قياس فعاليتها. إن الاستثمارات الاجتماعية عليها تخفيف إجراءات ومبادرات اخرى فى مجال التنمية المجتمعية.

وتعد القيمة النقدية التى تساهم بها المؤسسة من أسهل إجراءات الاستثمارات الاجتماعية (بما فى ذلك من منح أو تبرعات أو خدمات استشارية أو مساهمات عينية أو تدريب محلى أو أنشطة لتنمية المشروعات) وهذا الإجراء البسيط نوعا لا يستخدم غالبا من قبل المؤسسات فى القطاعات ذات الأهمية ومع ذلك فإن الاجمالى المقدم يكون أقل كفاية من الناتج أو ما يتحقق كنتيجة للاستثمارات بقياس رأس المال البشرى والاجتماعى. وعندما يراد التعرف على تأثير التنمية الاجتماعية الحقيقى للشركات فى قطاعات التعدين والبترول والغاز فلا مناص من اكتشاف مؤشرات جديدة لقياس نجاح أنشطة الاستثمار المجتمعية.

وليست كل إجراءات الأداء عرضة للتقييم الاقتصادى. فعلى سبيل المثال، فإن إجراءات تحسين الخدمات الغذائية أو الصحية للأمهات المرضعات أو لتقليل وفيات الأطفال، أو أى وسيلة أخرى

لتحسين نوعية الحياة للبشر، لايمكن أن تخصص لها تكاليف باستخدام الخبره المحلية المتاحة.ومع ذلك فإن معايير اقتصادية ليست قياسية، ربما تستخدم بأساليب قانونية كمقياس لنجاح الاستثمارات الاجتماعية. وتشمل الأمثلة الأخرى أعداد الأشخاص الذين تصلهم المياه النقية (أو معدل انخفاض أمراض الإسهال) أو أعداد الصغار الذين يتلقون مستوى معينا من التدريب أو تطوير المستوى الوظيفى أو توفير فرص العمالة لهم. وقد اعتبر التقرير العالمى حول وفيات الأطفال أن خفض معدل وفيات الأطفال يعد مؤشرا رئيسيا لنجاح الاستثمارات الاجتماعية المخططة فى "ثامبا كان" فى جزيرة "ميندناو" فى الفلبين (أنظر إطار٣). إن طموحات الجماعات المحلية ينبغى أن يكون لها الاعتبار الرئيسى عند استخراج مقاييس لتقييم نجاح الاستثمارات الاجتماعية. وأفضل وسيلة للتعرف على ذلك يكون من خلال الاستشارة والمساهمة.